نحاة الكوفة في كتب لحن العامة
حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نحاة الكوفة في كتب لحن العامة حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي.
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٩/ ٨/ ١٤٤٤هـ تاريخ قبول البحث: ١٠/ ١١/ ١٤٤٤هـ

ملخص الدراسة:

لطائفةٍ ذات أثر من الباحثين المحدثين نقدٌ لاذع لنحاة الكوفة، وهو نقد جرّه ما قاله بعض متقدمي البصريين، وهم أئمة الشأن وأهله، وكثيرًا ما كان المرءُ مِسْماعًا لما يقوله متقدموه، وأهل الشأن منه، وحينَ وقفتُ على ذلك منهم جعلتُ نصبَ عينيّ أن أَخْبُره، وأعودَ بالنظر إليه، حتّى أعرف جليّة أمره، فهُديتُ أن أقرنَ قولهم بموقف مؤلفي كتب اللحن منهم، وأثر نحاة الكوفة عندهم؛ فكان هذا البحث، الذي أكتبُ ملخصه.

وقد انتهيتُ إلى أنّ نحاة الكوفة بَراء مما وُصموا به، وأنّ هذه غايةٌ يُلزمني به أمران؛ الأول: أنّ هذه هي شهادة مؤلفي آثار اللحن فيهم، والثاني: أن التراث الإسلامي، ومنه هذه الكتب، يشهد بهذا لو استُشهد عليه، وحسب باحث مثلي شهادة هذا التراث، فكيف يبقى بعض المحدثين يُعيدون الطعن في نحاة الكوفة وهم يروونهم ملء السمع والبصر في دواوين التراث الإسلامي! كيف؟

الكلمات المفتاحية: نحاة، الكوفة، اللحن، الموقف، الأثر.

The Kofa Grammarians in the Al-Lahn Books of Common People Until the Middle of the Eleventh Hijri Century

Dr. Ibrahim bin Sulaiman bin Ibrahim Al-Matroudi
Department of Grammar and Morphology and Science of Language
Faculty Arabic Language
Imam Mohammed bin Saud Islamic University

Abstract:

For a group of influential modern researchers, the vitriol directed toward Kofa Grammarians, and it is part of what some early Basra scholars proposed, for they were the experts in that regard, for man always heeds what those who came before thought about a subject. When I came upon what they said, I was sure to track it down and get as much information as possible to understand it fully. That was the entry into comparing what they said with what the scholars of Allahn wrote about them and the legacy of Kofa Grammarians in their grasp, and that was how this research came to be. In conclusion, Kofa Grammarians were innocent of what their opponents branded them with for two reasons: first) This was the testimony of Allahn scholars about them. Second) The Islamic heritage, from which these books are a part, also testifies; the testimony of this heritage is enough for a researcher like me. However, we still see modern researchers trying to undermine the Kofi Grammarians despite seeing and fully appreciating their stance on Islamic heritage.

key words: Grammarians, Kofa, allahn, legacy

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

البحوثُ العلمية لها مشارب مختلفة، ولأهلها منازع متفاوتة، يروم بحثٌ تحصيل قضية علمية، والوفاءَ بما قيل فيها، ويسعى آخر، حين يُتّهم فرد أو تُدان جماعة، وراء تلك التهمة، يستطلع مواقف الناس حولها، ويستنبئ الماضين عنها، والغرض في هذا النوع وذاك استجلاء الحقيقة قدر الطاقة والكشف عنها، وتلك هي مهمة الباحثين وبُغية الدارسين.

فإن كان في الأول نصرةٌ للعلم، وتبيان لحقائقه، وصون له، فإن الثاني لا يقلّ عنه قيمة، ولا يهون عنه شأنًا؛ إذ لا بَقاءَ لعلمٍ يُطعن في أهله، ولا توقيرَ لشأن يُرْزأ في القائمين عليه، ومتى كان الناس يفصلون بين العلم وأهله، ويقبلونه مع قالةِ السوء في حامليه؟

الذم والهجاء غرضٌ من أغراض الشعر، يكون بحق ويكون بباطل، وهو كذلك في البيئات العلمية، يَتَهاجى أهل العلم ويَتنابزون، شيء بحق وآخر عارٍ منه، ويُروى ذلك عنهم لمن بعدهم، فإنْ أخذوه وقبلوا بما فيه؛ زادوا الهجاء، ووسّعوا دائرته، وإن ارتابوا منه، ومضوا يتحققون من أمره؛ أوشكوا أن يردّوه، أو يشكوا في صدقه، وكذا هي حال المرء حين يتثبّت من أمر، ويسعى في تحصيله كما كان، وقد قيل في الماضي: التثبتُ أحد العفوين.

مشكلة البحث:

ونحاة الكوفة كانوا إحدى تلك الطوائف التي دار حولها النقد والذم، النقد ظاهره العلميّة والذم ظاهره التشفي والبغي، فاخترتُ لنفسي أنْ أختبر ما قيل فيهم، ونُقل عنهم، بعد أن أُثبته وأكشف عنه، حتى أرى سلامة ذلك أو زَلَلَه، وأحكم له أو عليه.

هذي هي مشكلة البحث، وهي موضوعه الذي انتدب للقيام به، فما تعرّض له نحاة الكوفة في روايتهم عن العرب ومنهجهم في بناء القواعد مشكلة عندي، تستدعي النظر فيها والدرس لها.

أسئلة البحث:

وقد رأيتُ أن أُناظر بين حال نحاة الكوفة في كتب اللحن وآثاره وبين حالهم في تلك الأقوال التي قالها القدامى والمحدثون، حتى أرى الفرق بين موقف النقدة وأهل الذم وبين قول أهل هذه الآثار، وتلك هي سبيل التثبت التي اتّخذتها، وسؤالها: إذا كان أولئك المتقدمون، وهؤلاء المحدثون، قد قالوا في الكوفيين ما قالوه، ونقلوا عن غيرهم ما نقلوه، فهل كانت شهادة كتب اللحن ومؤلفيها تنصر ذلك منهم، أو ترده عليهم؟ وهل في موقف مؤلفيها من نحاة الكوفة ما يجعل النقدةَ يعودون في ما قالوه أو يُخففون منه؟

تلك أسئلة البحث، وتلك قضيته، وكتب اللحن ورجاله هم ميدان الاختبار، ومعيار القبول والرفض، وإذا كانت أقوال النقد صادرة عن ثلّة من أهل العربية، الخائفين عليها، فهل كان غيرهم من أهل العناية بها،

وأقصد مؤلفي كتب اللحن، على موقفهم ذلك، يُؤيّدونهم فيه، ويشجّعونهم عليه؟

ولقد اقتصرتُ في معرفة إجابات هذه الأسئلة وغيرها على كتب لحن العامة التي ألّفها غير الكوفيين؛ لأنّ شهادة الكوفي في مثله ولمثله لا تنفع عند النَّقَدة ولا تجوز عليهم.

منهج البحث:

وكان المنهج الذي سرت عليه فيه هو المنهج الوصفي، وقمتُ فيه بأمرين؛ الأول: جمعتُ المادة المنسوبة إلى نحاة الكوفة في كتب لحن العامة، وحاولتُ استنطاق ما تدل عليه، وتُنبئ عنه، حول المشكلة التي عرضها البحث قبل.

الدراسات السابقة:

الدراسات حول نحاة الكوفة، فُرادى أو جماعة، كثيرة يصعب حصرها، ولكن على كثرتها لم تعرض عندي للفكرة التي تناولت نحاة الكوفة من خلالها، و لم تختبرها من خلال مواقف مؤلفي كتب لحن العامة.

و لم يبق الآن سوى هيكله الذي يُبنى عليه، وقد رأيت تناول كل ذلك في تمهيد وثلاثة مباحث، في التمهيد أمران؛ الأول: نقد نحاة الكوفة في القديم، والثاني: نقدهم في العصر الحديث، ثم بسطت القول في المباحث الثلاثة، فجعلت أولها حول (أعلام النحو الكوفي في آثار اللحن)، وأدرت الثاني حول (تصويب العامة وردّ اللحن عن كلامهم بعلم الكوفيين)، وصيّرت الأخير في (تلحينهم وتخطئتهم به) وختمت ذلك كله بخاتمة جمعتُ

فيها ما رأيته جديراً أن يُعاد القول فيه، ويُذكّر القارئ به، والله وحده المرجو أن ينفع به، ويأجرني عليه، ويُسددني للقول فيه، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

نقد نحاة الكوفة في القديم:

رُويت في المصادر القديمة مجموعة من الأقوال، وهي عن رجال من البصريين أو المائلين إلى قولهم(١)، تتهم نحاة الكوفة، وتطعن في روايتهم، وأول تلك الأقوال نص رواه النحاس عن شيخه الأخفش الصغير، ورواه الأخير عن شيخه المبرد الذي حكى عن شيخه المازني أن يونس بن حبيب قال:" أقام الكسائي عندنا بالبصرة عشرين سنة، ثم رحل إلى الكوفة، فأخذ عن أعراب ليسوا بفصحاء، فأفسد الحق بالباطل"(٢).

هذه الرواية تحمل عيبين في الكسائي أو تهمتين؛ الأولى: أنّ الكسائي يروي عن غير الفصيح، والثانية، وهي مُضمّنة في الأولى: أنّ الكسائي لا يُفرّق بين الفصيح من العرب وغيره، وما يطال رأسًا من رءوس الكوفيين ينجرّ حكمه على تلامذته، ومن بعدهم ممن أخذ عنهم.

وعلى هاتين مضت الأقوال الأخرى، والشيء متى توارد الناس عليه زادوه قوة وقبولا، فالأصمعي يقول:" كان الكسائي يأخذ من أعراب

(١) القصد هنا من تحديد القائلين علمي، ويقضي به البحث العلمي، ولستُ أرود من ذلك أن أُضعف هذه المقالات، وأنميها إلى التعصب، وكيف يكون ذلك مني، إن صحّت، وهي عن بعض شيوخ النحو وأساتذته، وهم أحوط في صيانته والحفاظ عليه؟

(٢) صناعة الكتاب: ٤٢.

الحُطميّة، يترلون بقُطْرَبُّل وغيرها من قرى بغداد، فلمّا ناظر سيبويه استشهد بكلامهم، واحتج بهم وبلغتهم على سيبويه"[1].

وبعد الأصمعي أعاد أبو زيد القول في المسألة قائلًا:" قدم الكسائي البصرة فأخذ عن أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر علمًا كثيرًا صحيحًا، ثم خرج إلى بغداد، فقدم أعراب الحطميّة فأخذ عنهم شيئًا فاسدًا، فخلط هذا بذاك، فأفسده"[2].

ثم صاغ اليزيدي الفكرة في بيتين شعريين، ومع الشعر، وهو ديوان العرب، يذيع الأمر ويفشو في الناس[3]:

كنّا نقيسُ النحو فيما مضى... على لسان العرب الأوّلِ

فجاءنا قومٌ يقيسونه... على لُغى أشياخِ قُطْرَبُّلِ

وبعد هؤلاء العلماء البصريين جاء أبو حاتم السجستاني، وهو أحد أئمة اللغة والقراءة[4]، وعبارته أشد على الكسائي وأنكى، وفيها يقول:" لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن، ولا كلام العرب، ولولا أن الكسائي

---

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٤/ ٩٤ و٤/ ٥٠٣ وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٣.

(٢) أخبار النحويين: ٧١ ويُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢/ ٢٧٤ ومعجم الأدباء: ٤/ ٩٤ _ ٩٥.

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٠ ونزهة الألباء: ٧١ ومعجم الأدباء: ٤/ ٩٤ وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٣ _ ١٦٤.

(٤) ينظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٠ وفيه عنه " إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض" وفيه أيضًا " صلى أبو حاتم بالبصرة ستين سنة بالتراويح وغيرها فما أخطأ يومًا ولا لحن يومًا ولا أسقط حرفا.." والبلغة: ١٠٩ وفيه أن أبا حاتم انتهت إليه رئاسة القراءة في البصرة بعد أبي عمرو بن العلاء.

دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره، لم يكن شيئًا، وعلمه مختلط بلا حججٍ ولا عللٍ إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يُلقّنهم ما يريد"(١).

ومقالة أبي حاتم رحمه الله لِشدّتها، وبُعد ما فيها، تضطرّ الباحث أنْ يُعيد النظر فيها، ويستخرج منها ما عِيب به الكوفيون جملة، وهي ثلة من العيوب، لا يبقى معها للكوفيين باقية، فهم أولًا ليس لهم عالمٌ بالقرآن! وهم ثانيًا ليس لهم عالم بكلام العرب، وشيخهم الكسائي لم يكن شيئًا مذكورًا، ولولا الخلفاء رفعوه ما رفعه علمه ولا نفعَه؛ فقد كان يُلقّن الأعراب ما يُريد، ولن يبقى بعد هذا القول للكسائي، ولا لمن بعده من الكوفيين، موطئ قدم في علوم العربية، إذا ما قَبِله الناس واعتقدوا فحواه، وأصعب ما في هذا القول أن يصدر من مثل أبي حاتم رحمه الله تعالى، ولكنني سأعرض قوله هذا، وقول مَنْ تقدمّه، على ما في كتب لحن العامة، حتى يظهر قبولُ اللغويين بعد أبي حاتم لكلامه، أو تجافيهم عنه.

وأختتم هذه الأقوال بقول أبي جعفر النحاس عن الفراء:" والذي يُقال في هذا؛ أنّه مأمون على ما رواه غير أنّ سماع الكوفيين أكثره عن غير الفصحاء"(٢).

---

(١) مراتب النحويين: ٩٨ــ ٩٩ ومعجم الأدباء نقلا عن أبي الطيب اللغوي: ٤/ ٩٨.

(٢) إعراب القرآن: ٣/ ٦٠ وأول النص:" وللفراء في هذا الباب في كتاب (المقصور والممدود) أشياء جاء بها على أنها فيها مقصور وممدود، مثل: الإناء والإنى، والوراء والورى، قد أُنكرت عليه، ورواها الأصمعي وابن السكيت والمتقنون من أهل اللغة على خلاف ما روى، والذي يُقال..".

في قول النحاس أمران؛ الأول، وهو الذي وضعتُ له هذه الفقرة، أنّ أكثر سماع الكوفيين عن غير الفصحاء، وزاد في هذا شيئًا لم يتقدّمه به أحد، هو أن أكثر سماعهم كان كذلك.

وثاني الأمرين: أنه أقرّ للفراء بالأمانة في النقل، وهي الخلّة التي لم يرضَ أبو حاتم أن يجعلها للكسائي في قوله الآنف.

هذه الأقوال التي سُقتها، وعن الأئمة البصريين نقلتُها، لو نُظرنا إليها من خلال قائليها، وتوقّعنا حسب جلالتهم أثرَها؛ لكنا ربّما أجمعنا أنّ الكوفيين لن يكون لهم حظ في الدرس اللغوي، ولن نجد عنهم، وهذه حالهم، سماع يُحتجّ به، ولا قياس يُلجأ إليه، فهل مضت حركة التأليف، خاصة في كتب لحن العامة، على هذا الظن، وجرت على هذا التوقع؟

هذا سؤال يسعى البحث في إجابته من خلال مؤلفات لحن العامة، وعليه قامت فكرة البحث كلها، ويلي الحديثَ عن نقد المتقدمين لنحاة الكوفة القولُ في نقد المحدثين لهم، فهل وجدت هذه الأقوال مَنْ يُناصرها فيهم ويقف معها ويُشارك الأولين في القول بها؟

نقد نحاة الكوفة في العصر الحديث

انتقل المعنى، الذي دارت حولها أقوال المتقدمين، إلى المحدثين، فكانوا في الموقف منه والنظر إليه طوائف، طائفةً مضت على ما قالوه واعتقدوا صوابه؛ فلاموا الكوفيين أنْ شرعوا طريقا في السماع عن غير الفصيح، وجعلوا ذلكم سُلّما إلى نقدهم والتنقّص من درايتهم، فهوّنوا علم الكوفيين، وجهّلوا نَقَلته، وفسّروا ظهورهم في تاريخ العربية بالسياسة

وأهلها، وقالوا: إنه لولا السياسة ما كان للكوفيين في التاريخ ذِكْر، ولا في العربية خبر، بل حكى بعضهم، كما سيأتي إن شاء الله، الإجماع على عدم التعويل على روايتهم! وهو على كل حال إجماع غريب، وسيتبيّن من درس مؤلفات اللحن صوابُه أو خطؤه.

من أوائل المحدثين الذين كان لهم طعن في الكوفيين جرجي زيدان، ولعله كان رائدا لمن بعده، فسّهل القول عليهم وأَلانَه لهم، وفتح لهم باب العيب وهيّأه، حين رماهم بقوله: "ولكن السياسة اقتضت ظهور الكوفيين بعد قيام الدولة العباسية" ثم زاد في نبرته ونقده قائلًا:" ولولا الغرض السياسي ما كان لهم ذِكْر"[1].

ومضى بعده الرافعي على قوله في أثر السياسية عليهم، وزاد في الطعن جرعة، فحكى الإجماع أنّ النحويين ما كانوا يُعوّلون على الكوفيين في رواية اللغة، قال في الأول:" ومن لدن الكسائي غلب أهل الكوفة على بغداد؛ لخدمتهم الخلفاء وتقديمهم إياهم ... فغلبوا بذلك البصريين على أمرهم"[2] وقال في الثاني ناسبًا إلى النحويين الإجماع: " أجمعوا أنّه لا مُعوّل في روايتها [اللغة] على أهل الكوفة"[3] وليس بعد ادّعاء الإجماع شيءٌ أدلّ على الإيمان بالرأي والجزم به[1]!

---

(١) تاريخ آداب العربية، دون ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٣م: ١/ ٤١٩.

(٢) تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، المنصورة: ١/ ٣٤٩.

(٣) السابق: ١/ ٣٤٩ ومع ما يبدو من شدة الرافعي هنا إلّا أنّ له قولا يُشعر بنقض هذا الإجماع الذي حكاه، وهو قوله ١/ ٣٥٥:" وليس عالمٌ إلا وقد أخذ بمذاهب هؤلاء أو أولئك أو خلط بين المذهبين" فكيف يُجمع النحويون في تلك الأزمان على عدم التعويل على روايتهم

ومثل جرجي زيدان، إن لم يكن اقتفى أثره، أحمد حسن الزيات القائل عن نحاة الكوفة:" ولولا الغرض السياسي ما كان لهم شأن يُذكر ولا قول يُؤثر"(٢) وبمثل هذا القول لا يكون للكوفيين وزن في ميزان اللغة، ولا عند أهلها، والرأي متى تلاقى عليه الأساتذة تزيد حظوته ويعظم في الناس أثره وسريانه.

وبعد هؤلاء جاء الشيخ الطنطاوي، فزاد به الناقدون لرواية الكوفي، والآراء متى تناقلها الباحثون كان أثرها أنفذ وتأثيرها أعظم، وكان مما أتى به أن أطلق مصطلح (التسامح) على الرواية والقياس عند الكوفيين قائلًا عنهم:" والكوفي قد تحلل من القيود، التي تقيّد بها البصري، واحتفى بكل مسموع له على كثرة روايته للشعر عنه، وكَلَفِه بالشاذ منه، ورواج المنحول عنده، واكتفائه بالشاهد الواحد أيّا كان شأنه... أدركتَ سعة الفجوة بين الفريقين في مسلكيهما"(٣).

ثم لا يكون عالم إلّا أخذ ببعض مذاهبهم؟! وقريب من قوله هذا في الاعتراف بالكوفيين وروايتهم قوله ١/ ٣٥٣:" على أنّ العلمَ منذ وُجد إنّما تخلص حقائقه بالجدال، فرحم الله الغالب والمغلوب".

(١) الرافعي رحمه الله أستاذ، والرأي من أمثاله ليس كالرأي من غيرهم، وهنا في رأيي مكمن خطورة موقفه من الكوفيين، ولستُ أستبعد أن يكون كثير من المحدثين تأثروا بقوله وحجبتهم أُستاذيته عن تعقّبه فيه، وكذلك هي حال الأساتذة مع غيرهم في كل زمان ومكان.

(٢) تاريخ الأدب العربي، دار نهضة مصر، القاهرة: ٣٦٥.

(٣) الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المنار، ١٤١٢ه: ٩٤.

ثم خصّ شيخهم الكسائي بأنّه رائد الجماعة في هذا السبيل قائلًا عنه:" وأول مَنْ سنّ لهم طريقة التسامح إلى أبعدِ حدّ شيخُهم الكسائي"[1] وبهذا، حسب الطنطاوي، أطبقت الجماعة الكوفية على ما أفسد الدرس اللغوي وجلب الخلل إليه.

وبعده سعيد الأفغاني، الذي ذكّر بإجماع الرافعي المتقدم، وإن لم يكن حكاه مثله، بل نسب اطّراح الرواية الكوفية إلى الثقات قائلًا:" كان من الطبيعي إذًا أن يطّرحَ الثقاتُ روايات أهل الكوفة وقد ملأها حماد وخلف وغيرهما بالمصنوع، وصار ذلك مما يُميّز مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة"[2] ومتى توارد الثقات على أمر لم تبحث عن رأي غيرهم فيه، فكأنه إجماع وإن لم يكن بلفظه، ولم يكتف باطّراح الثقات روايتهم بل جعل قياسهم بسماعهم مُلحقا فقال:" أميل إذًا إلى أنّ المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح، ولا مذهب قياس منظم"[3].

وأختم حديثي عن المحدثين بشوقي ضيف وخديجة الحديثي، والمعنى النقدي للكوفيين عندهما تقريبًا سواء، ولعل هذا يُفسّر بتأثّر الثانية بالأول، فقد صرّح الأول، وورّت الثانية بعده، أنّ الكوفيين لم يُوفّقوا في فهم المنطق العلمي المحكم، الذي انتهج البصريون في دراسة العربية وترسية قواعدها، ولهذا جانبوه، ومضوا على غيره، وفي هذا المعنى يقول الأول: " ولعل أهم

---

(١) السابق: ٨٦.

(٢) من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني، دار الفكر، ط الثانية، ١٣٩٨ه: ٦٨.

(٣) السابق: ٧٤ وما بعدها.

ما يُميّز المدرسة الكوفية من المدرسة البصريّة اتساعُها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددا جعل أئمتها لا يُثبتون في كتبهم النحوية إلّا ما سمعوه من العرب الفصحاء... وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفا يدلّ على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد، إذ اعتدّوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدّوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء.."(١).

وفيه تقول خديجة الحديثي عن الكوفيين والكسائي:" فأخذوا عن أعراب بغداد والكوفة وشعرائهما، ولم يُحددوا ولا سيما الكسائي نوع المسموع من حيث فصاحة المتكلم به، وكونه من قبائل معينة، ولا كيفية هذا السماع من حيث القائل والناقل لهذا المسموع"(٢).

والمظنون مع مثل هذه الآراء، التي قالها المتقدم ومال إليها معه المحدث، أن يكون مؤلفو كتب اللحن حذرين من رواية الكوفيين وقياسهم، غير مستندين إليهم في تلحين العامة، ولا في تصويب ما هي عليه، وهم إن

---

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف، ط السابعة، دار المعارف، القاهرة: ١٥٩ و١٦١.

(٢) المدارس النحوية لخديجة الحديثي، ط الثانية، وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٤١٠ه ، ١٨٠ وقريب من قولها في الكوفيين والكسائي قولها في الثاني وحده ١٦٣:" واستقر في بغداد يُوسع سماعه عمّن يردُ إلى مجالس الخلفاء من الشعراء والخطباء والأدباء والأعراب، ويسمع عمّن يُجاور بغداد من القبائل التي سكنت الحواضر، فسدتْ ألسنتها بهذه المجاورة أم لم تفسُدْ" فالكسائي لم يُفرّق بين فصيح وغيره، ومن كان هذا حاله؛ فهو لم يدرِ ما يُنبغي للقواعد العلمية من اطراد وسلامة.

ساروا على هذا، وبنوا مؤلفاتهم عليه؛ لم يُلاموا فيه، ولم يُعجب من أخذهم به، فهل كانت مؤلفاتهم حسب ما يُتوقّع بهم ويُظن منهم، أو سارت سيرة أخرى، لم تدع إليها تلك الأقوال، ولم يحسب لها أهلها حسابا؟

هذا إن شاء الله تعالى ما يصبو الباحث إلى معرفته في المباحث التالية، وأولها (أعلام النحو الكوفي في آثار اللحن) فهل كان فيها ما يُوحي بشيء مما تقدم؟ هل ورد في هذه المؤلفات، على اختلاف أزمانها، نقدٌ كالذي قرأناه آنفا؟ بل هل روى أحد مؤلفي هذه الكتب، على تعددها، نصًّا من تلك النصوص التي قيلت في نحاة الكوفة ونقل عيبًا من تلك العيوب؟

المبحث الأول: أعلام نحاة الكوفة في كتب لحن العامة

كان المتوقع بعد أقوال أئمة البصريين المتقدمة أنْ تخلو مؤلفات اللحن من الكوفيين وآثارهم، وأنّه إذا قُبِل منهم التلحينُ فليس بمقبول منهم بحالٍ تصويبُ اللحن بروايتهم ومذاهبهم جماعات وأفرادًا، كان ذلك متوقعًا؛ لأنّ الفرض الأساسي في الدرس النحوي أن يكون لهؤلاء الأئمة الأولين أثرٌ كبير على مَنْ بعدهم، ومتى لم يكن لأقوالهم ما توقّعه المرء؛ فعليه أن يبحث وراء علل ذلك، عللٍ أن تمرّ أقوالهم على الأجيال التالية لهم دون أن تترك أثرًا، أو تُثير جدلًا! مع أنهم أولى الناس أن تبقى لأقوالهم باقية في مَنْ بعدهم، وقصدتُ بـــ"تثير جدلًا" أنّها لم تكن محل خلاف بين الناس، تُقبل فتُخلى كتب اللحن من الكوفيين، وتُردّ فنجدهم فيها؛ إذ وجدناهم فيها، و لم نجد لأحد نكيرا على مؤلفيها في صنيعهم.

وما دام المتوقع لم يجرِ، و لم يُثر أحدًا إلى التذكير به، فهذه معناه، في أقل الأحوال، أنّ مؤلفي هذه الكتب إمّا لم يقفوا على كلام المتقدمين في الكوفيين، وإمّا لم يقبلوا به، وكلا الأمرين صعب مشكل. مشكل الأول أنهم جهلوا أقوال بعض أئمة الشأن اللغوي، و لم يجدوا مِنْ أمثالهم من العلماء مَنْ يُنبههم إليه، ويُصحح غلطهم فيه. ومشكل الثاني أن عبارات المتقدمين لم تُؤخذ مأخذ الجد، وهذا شيء يُزعج مَنْ يحملها على ظاهرها

في الكوفيين، ولكن لعل مؤلفي كتب اللحن نظروا إليها حسبَ المقالة الشهيرة: كلام الأقران يُطوى ولا يُروى[1].

هذه الحالة، وتقدم القول قريبا فيها، تدعو الباحث أنْ يختبر ما ذكره، وتوقّع حصوله، ويطرح في مبحثه الأول هذه الأسئلة الثلاثة: هل كان ما في كتب اللحن يدل على أنّ أهلها جهلوا كلام المتقدمين في الكوفيين أو أنهم تركوه مع علمهم به؟ هذا هو السؤال الأول الذي يسعى المطلب الأول إلى جوابه، ويليه إن شاء الله تعالى المطلب الثاني، ومداره السؤال الثاني وجوابه: فما الموجود من نحو الكوفيين في مؤلفات اللحن، من سماع عن العرب أو رأي بُني عليه؛ لأنّ جملة النقد المتقدم كان حول سماع الكوفيين وقياسهم، ويلحق بهذا المطلبُ الثالثُ، وقيامه على هذا السؤال: هل جاء في هذه المدونات نقدٌ للكوفيين أو وُجدت ظلالٌ له فيها؟ وجوابه معه، وبهذه المطالب تتبيّن حال الكوفيين عند هؤلاء المؤلفين للقارئ الكريم، وله بعد ذلك أن ينظر بها إلى ما تقدّم، ويستعين بعد الله تعالى بها على وضع أقوال المتقدمين موضعها الذي يليق بها، وله أن يمضي بها حيث شاء؛ فمهمة البحث تبيان واقع الحال، وليس له على القراء سلطان مبين.

---

(١) يُقال: إن أول من قالها الذهبي رحمه الله تعالى في ميزان الاعتدال حين حديث عن أبي نعيم الأصفهاني: ١/ ١١١ ونصه:" وكلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، وما ينجو منه إلا مَنْ عصم الله عز وجل، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس..".

المطلب الأول: اختلاف أعصار مؤلفي كتب اللحن ومواطنهم

لقد اخترتُ عنوان هذا المطلب حتى أُبرز من خلاله جواب سؤال المطلب الأول "هل كان ما في كتب اللحن يدل على أنّ أهلها جهلوا كلام المتقدمين في الكوفيين أو أنهم تركوه مع علمهم به؟" والذي يذهب بي إلى الثاني؛ أنّ مؤلفيها اختلفت أزمانهم، وتباينت مساكنهم، ومع هذا كله لم يرد عند أحد منهم، متقدما كان أم متأخرا، شرقيّا كان أم غربيّا، أنّ الكوفيين كانوا على ما قيل عنهم في تلك الأقوال التي صدّرت به البحث ونقلتُها بلفظها عن قائليها.

إن المؤلفات حين تختلف أعصارها، وتتنازع مؤلفيها الجغرافيا؛ تكون أصدق دلالة، وأبينَ رأيًا فيما أنا بصدد الاحتجاج له والاستدلال – لتقويته – عليه، فأنْ يجد المرء مؤلفي هذه الكتب مختلفين زمنا ومكانا، يجعل مذهبه فيه أقوى، وحجته عليه أنهض.

يتوزع مؤلفو هذه الكتب في الأزمان العربية الإسلامية، ففي القرن الرابع منهم أبو بكر الزُّبيدي، وفي معظم الخامس منهم أبو حفص الصقلي، وفي السادس ثلة، هم: الحريري، وأبو منصور الجواليقي، وابن هشام اللخمي، وحفيد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ابن الجوزي، وفي العاشر: ابن الحنبلي، وعلي بن بالي القسطنطيني، وفي الحادي عشر قاضي مصر شهاب الدين الخفاجي[1]، ومع هذا الاختلاف الزمني بينهم، اجتمعوا على

(١) وهي هكذا على الترتيب الزمني: لحن العامة للزبيدي، ودرة الغواص للحريري، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص الصقلي، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة لأبي منصور

الحفاوة بالرواية الكوفية والرأي الكوفي، ولم أجد، وأنا الحريص، ما يُشعر بميل هؤلاء المؤلفين إلى كلام المتقدمين في الكوفيين، وليس بعد اختلاف أزمانهم حجةٌ قويةٌ على أنهم عرفوا ما قيل، وتجنّبوا الأخذ به؛ إلّا اختلاف مساكنهم وتغاير بلدانهم؛ إذ سيتضح منه اختلاف بيئاتهم العلمية، وتفاوت انتماءاتهم النحوية، وأنّ كل ذلك فيهم لم يُغيّر نظرتهم للكوفيين، ولم يَدْعُهم إلى قبول ما قاله بعض المتقدمين عنهم.

اختلاف بلدان مؤلفي كتب اللحن أوسع من اختلاف أزمانهم، وفي تباين البلدان واتفاق الكلمة قوة للرأي ومَنَعة للقول، فهم لو كانوا أهل بلد واحد، قيل: إنهم توارثوا الرأي، وتناقلوه عمّن مضى قبلهم، فأخذه خلفُهم عن سلفهم، فتضعف بهذا حجةُ مَن يجعل الموقفَ دليلا له في الدفاع عن الكوفيين، ولكنهم وهذه حالهم سكنوا أصقاعًا متباعدة، وبلدانا مُتنائية، فكان منهم مَنْ سكن البصرة، وهي كما يعلم الجميع ميدانُ شيوخ النحو البصريين، وهو الحريري، ومنهم من كانت داره بغداد، وهما الجواليقي وابن الجوزي، ومنهم من عاش في الأندلس، وهم الزُّبيدي وابن مكي الصقلي وابن هشام اللخمي، ومنهم الحلبي الشامي، وهو ابن الحنبلي، ومنهم القسطنطيني، وهو علي بن بالي، ومنهم مصري الدار، وهو القاضي

الجواليقي، المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي، وتقويم اللسان لابن الجوزي، وسهم الألحاظ لابن الحنبلي، وخير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لعلي بن بالي القسطنطيني، وشرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجي، هذا هو ترتيبها، وستذكر بيانات كل واحد منها أول مرة يرد في المتن إن شاء الله تعالى.

شهاب الدين الخفاجي[1]، وفي مثل التنوع المكاني، وقبله الزماني، ما يجعل اتفاقهم على الاستناد إلى الكوفيين، والرواية عنهم، دليلًا أنهم كانوا يعلمون ما قيل فيهم، ولكنهم تركوه، وصدّوا عنه، وليس يهمّني تفسيرُ ذلك منهم، وإن كنتُ ذكرتُ قبلُ علةَ ذلك عندي، فأهم ما عندي هو أنّ مؤلفي كتب اللحن هشّوا للكوفيين ونحوهم وبشّوا وهم كما رأيتم مختلفون في أزمانهم وبلدانهم، وفي هذا الاختلاف تقوية للرأي الذي ملتُ إليه في تفسير حضور الكوفيين عند هؤلاء المؤلفين، ولعلي أصبت في قولي، و لم أَبْعُدْ في مذهبي.

المطلب الثاني: تنوع وجود الكوفيين في آثار اللحن.

حتى يتناول البحثُ في نقد الكوفيين ما يستطيع، ويُعذر صاحبه إلى قُرّائه فيه، كان حتما عليه أن ينظر في وجود الكوفيين الذين انتُقدوا، وسيق نقدهم أولًا: كيف كان ظهورهم في كتب اللحن ومؤلفاته؟ هل نُقلت الروايات عن العرب منهم؟ هل سيقت مذاهبهم وآراؤهم مساق المقبول والمعتمد؟ وأخيرا: هل قُصر النقل عن طائفة منهم دون غيرها؟

لقد كان النقد الموجه للكوفيين ذا وجهين، نقدًا للسماع والرواية ونقدًا للقياس والرأي، و لم يكن بدّ، والحال هذه، أن يجري البحث في تناوله وفق هذه الثنائية حتى يكون في رده أوضح، وفي دفاعه عنهم أشمل.

---

(١) وهؤلاء العلماء حسب وَفياتهم هكذا هم: الزبيدي (٣٧٩ه) وأبو حفص الصقلي (٥٠١ه) والحريري (٥١٦هـ) وأبو منصور الجواليقي (٥٤٠ه) وابن هشام اللخمي (٥٧٧ه) وابن الجوزي (٥٩٧ه) وابن الحنبلي (٩٧١ه) وعلي بن بالي (٩٩٢ه) وشهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩ه).

نحاة الكوفة لهم في كتب اللحن، التي تحدثتُ قبل عن تلوّن مؤلفيها وعصورهم، أقوال وسماع وقياس؛ أمّا الأقوال فتدلّ أنهم محل رضا وقبول، وأمّا السماع فحجةٌ على أنّهم ثقات، وأنّ من يروون عنه ثقة، وأمّا القياس والرأي فدليل على أنّ قياسهم كان سليما غير ذي عوج، على أقل تقدير، عند مؤلفي هذه الكتب، هذه خلاصتي حول حالهم في آثار اللحن، ودونكم شواهد هذا وذاك من تلك الآثار.

نماذج الأقوال:

حكى الجواليقي في مفتتح كتابه قولَ الفراء قائلًا:" فقد أُخبرتُ عن الفراء أنه قال: "واعلم أنّ كثيرًا، ممّا نهيتك عن الكلام به، من شاذ اللغات ومستكره الكلام، لو توسّعتُ بإجازته لرخّصتُ لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردت عن تقول ذاك، ولكن وضعنا ما يتكلّم به أهل الحجاز، وما يختاره فصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى مَنْ قال: يجوز، فإنّا قد سمعناه، إلّا أنّا نُجيزه للأعرابي الذي لا يتخيّرُ، ولا نُجيز لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا: السلامُ عليكِم، ولا جئتُ مِنْ عندِك، وأشباهه مما لا نُحصيه من القبيح المرفوض، وما توفيقي إلا بالله"(١).

(١) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، ت: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٧ه، ٤٦ وفي رأيي أن جملة "ولا جئت مِنْ عندِك" صحيحة، لا غُبار عليها، ولكنّي وجدت المحقق ضبطها هكذا فنقلتها كما هي، وذكر في الحاشية أنها في نسخة أخرى "ولا جئت إلى عندك" وأحسب هذه هي التي أراد الفراء، والله تعالى أعلم.

هذه الحكاية نفسها، رواها ابن الجوزي في بدء كتابه عن الفراء، وليس بغريب فهو تلميذ الجواليقي والناقل عنه(١)، ولكنّ حكايته لها كان أوجز(٢).

هذا النص، ونصوص العلماء الخبراء، بصريين كانوا أم كوفيين، حجةٌ فيما هم عليه، وبيّنة فيما بنوا مذاهبهم به، وحسبُ مثلي من هذا النص الذي يُروى عن الفراء أنّه نهى المتكلم عن كثير " من شاذ اللغات ومستكره الكلام" وأنّه بنى قواعد الكلام وقوانينه على "ما يتكلّم به أهل الحجاز، وما يختاره فصحاء أهل الأمصار" وأنّه حذّر المتكلم من أن يلتفت "إلى مَنْ قال: يجوز"! وأنه أخيرا لا يجيز شاذ اللغات ومستكره الكلام إلّا " للأعرابي الذي لا يتخيّرُ" هذه أمور أربعة في حديث الفراء، ولن يتحدث عن المرءِ خيرٌ من نفسه، فكيف تُقبل تُهمة الكوفي مع هذه كلها؟ وهل يُكذّب الفراء في حديثه هنا عن منهجه وطريقته؟ وهل يُترك قول الفراء بأنّه لا يقيس على شاذ اللغات ومستكره الكلام ويُؤخذ بقولِ مَنْ ينسب إليه ذلك؟ وهُل يُنسب للفراء، وغيره من الكوفيين، وهو إمام فيهم؛ أنّهم لا يعرفون الفصيح من غيره، ولا يُفرّقون العربي المحتج به وغير المحتج به، وأحد شيوخهم يقول منهجهم ما تقدم نقله؟

---

(١) ينظر: تقويم اللسان لابن الجوزي، ت: عبد العزيز مطر، دار المعارف، ١٩٦٦م، ٨٣ حيث قال المؤلف:" وقرأت على شيخنا أبي منصور الجواليقي".

(٢) ينظر: السابق: ٧٥ــ٧٦ ونصه فيه:" وكثير مما أنهاك عنه قد سمعته، ولو تجوّزتُ لرخّصتُ لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردت عن تقول ذاك. والله الموفق".

إنّ الْمُؤَلِّفين، وأقصد الجواليقي وتلميذه ابن الجوزي، أوردا هذه الكلمة الفرائيّة وهما يقصدان إلى كل معنى فيها، ولو كان الفراء رحمه الله كما قيل في الكلمات الأولى عن الكوفيين عندهما؛ لما نقلا عنه هذا النص، واحتجا بآرائه في كتابيهما.

ولهذا القول أخٌ آخر عن الكسائي، رواه ابن هشام اللخمي، وأورده ضمن أقوال للبصريين، تدلّ على الفكرة نفسها، التي تحدث إلينا عنها الكسائي قائلًا في رواية الفراء له:" على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحدٌ يلحن إلا قليلا"(١).

هذه الجملة ساقها ابن هشام اللخمي، وهو يرد على الزُّبيدي تخطئته قولهم:" هو مُكْنى بأبي فلان"(٢) و لم يحتج بقول الكسائي وحده، وإنما أورد معه وقبله قولين ينصر بهما ردّه على الزبيدي، وهذه الأقوال الثلاثة تجتمع كلها على أنّ المسموع لا يُحاط به، فلا ينبغي التسرع في التخطئة(٣).

وفي هذا القول فائدتان؛ الأولى، وهي المقدمة، أنّ ابن هشام اللخمي، وهو أحد المؤلفين في اللحن، التجأ في نصرة ما يراه بطائفة من الأقوال،

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، دراسة وتحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ه: ٢٨.

(٢) ينظر: لحن العوام للزُّبيدي، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ: ٣٢٤ وما بعدها.

(٣) ينظر: المدخل في تقويم اللسان وتعليم البيان: ٢٨ وفيه " قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد:" أنحى الناس مَنْ لم يُخطئ أحدا" وقال الخليل رحمه الله:" لغة العرب أكثر من أن يُلحّن متكلم" وبعدهما قول الكسائي المروي عن الفراء.

وكان منها قول الكسائي وحسبُ الكسائي أن يُقرن بمثل الأخفش الكبير والخليل، والثانية أنّه لم يجعل هذه الرواية، التي صحّت عنده عنه، سبيلًا للطعن فيه؛ مَعَ أنّه كان يُمكنه أن يستند إليها في تأييد ما ذكره بعض متقدمي البصريين عن الكسائي، من روايته عن الضعفاء، وعمّن لا يُحتج به! فكأنّ الكسائي، بل هو كذلك، حجة ثقة عند ابن هشام في ما يرويه مخالفا به الجمهور!

نماذج السماع:

للكوفيين في آثار اللحن سماع أفرادًا وجماعات، وإذا كان السماع الذي يحتاط فيه الكوفي، ويمنع شيئًا من الاستعمال غيرَ دالّ على ما أنا بصدده؛ لأن التهمة الشهيرة أنهم متساهلون لا محتاطون ومتشددون؛ فالذي يدعوني إليه السياقُ، ويُجبرني عليه الحال، هو أنْ أسوقَ سماعا فيه تجويزٌ للمستعمل وإذن له؛ حتى تبدو أكثرَ الثقةُ بالكوفي وسماعه، ويظهر أنّ مؤلفي كتب اللحن كان يأنسون بما كان بعض أئمة البصريين والباحثين المحدثين يتخوّفونه ويترعجون منه، وأنّهم ما كانوا يرتابون من الكوفي، ولا ممن يروي عنه، وبهذا يترجح أنّ الكوفي كان على عربيّة القرآن الكريم حريصًا، ولها صائنًا؛ كما كان أسلافه وأشياخه من البصريين.

أجاز أبو حفص الصقلي مجموعة من الوجوه في (إبراهيم) وحجته فيها ما حكاه الفراء عن العرب، وفيها يقول:" وكذلك قولهم: إبراهِم، بحذف

الياء، جائز، حكى الفراء: أنّ من العرب من يقول: إبراهِم، وإبراهَم، وإبراهُم، بكسر الهاء وفتحها وضمها[1]".

وجَوّز أيضًا تسكين عين جمع (فعْلة) نحو: تمرة وتمْرات، والبصريون يُوجبون فتحها[2]، ودليله فيه حكاية الفراء، قال في روايته عنه:" جائز إسكان عينه في الجمع المسلّم، إلّا أن الفتح أعرب. أنشد الفراء[3]:

علّ صروف الدهرِ أو دُولاتِها
تُديلنا اللّمّة من لَمّاتِها
فتستريح النفسُ من زفْراتِها[4]".

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص الصقلي، أخرجه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ه: ١٨٩.

(٢) يُنظر: الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٣/ ٦٢٧ وفيه:" قالوا: شياه لَجَبات، فحركوا الحرف الأوسط..." وشرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨ه، ٤/ ٣٠٩ وفيه:" وأمّا ما كان على (فَعْلة) فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحتَ العين، وذلك قولك: قَصْعة وقَصَعات" وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢/ ١٠٩ وشرح شواهده للبغدادي: ٤/ ١٢٨ وأوضح المسالك لابن هشام، أخرجه وشرحه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٩ه، ٤/ ٣٠٣ وعدّ ابن هشام التسكين "ضرورة حسنة".

(٣) أنشد البيت الفراء في: معاني القرآن: ٣/ ٩ قائلًا:" وأنشدني بعض العرب" و٣/ ٢٣٥ ولم يعزه، والفراء احتج به على نصب المضارع، المقرون بالفاء، بعد الترجي وهو أيضًا في: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ٢٩٣ دون عزو وكذلك كان حاله في: شرح شواهد الشافية للبغدادي: ٤/ ١٢٨– ١٢٩ وقال عن رواية الفراء له:" لم يذكر قائل الرجز في الموضعين".

(٤) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ١٩١.

نماذج القياس:

لم يقف الأمر في كتب اللحن على الاعتداد بسماع الكوفيين وروايتهم بل تجاوزه إلى الاحتماء بقياسهم عليها، والتقعيد لها، وفي هذا بيانُ أنّ مؤلفي هذه الكتب قبلوا الرواية، وقبلوا ما انبنى عليها من قياس، فلم يكن السماع عندهم مشكوكا فيه، ولا كان القياس موطن ريبة، وذاك هو الفرض الذي بدا للباحث أن يختبره في هذه الكتب، وينظر في موقفهم منه، وبين يدي نموذجان له، أولهما أن الرباعي المضعف ثلاثي الأصل، وثانيهما عن قياس إسكان عين (فعَل) المفتوح، وهاهما بين يديك:

يقول الزبيدي عن المضاعف الرباعي، وما كان من نحو: صَمْصامة وصَمْصام، " وأهل الكوفة يعدّون ما جاء من نحو هذا ثلاثيًّا، ويشتقون منه، ويذهبون إلى أن (صَمْصامة) من (صمم)، ولكنهم كرهوا اجتماع الأمثال، ففرّقوا بينهما بحرف مثل الأول... وقول الكوفيين عندي أصحّ؛ لأن الاشتقاق يصحبه، والقياس يَستتبّ به، أي: يطرد"[1].

لقد رأى الزبيدي في قول الكوفيين قُربًا من القياس ودُنوًّا منه، ومراده أنّ القول برد غير الثلاثي إليه أولى من ادّعاء وجود رباعي وخماسي في كلام العرب؛ ما دام الاشتقاق يشهد له، ويدلّ عليه[2].

---

(١) لحن العامة: ١٦٩ وقال عن مذهب البصريين:" والبصريون يعدّون هذا كله رباعيا" وهذه من مسائل الخلاف، التي كان لها نصيب من كتاب الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٩٣ المسألة (١١٤).

(٢) وربما كان مذهب الكوفيين أسهل في التعليم وأيسر فيه، والله تعالى أعلم.

ويقول الصقلي في النموذج الثاني:" وهذا مطرد عند الكوفيين: أنّ كل ما كان على (فعْل) بالإسكان فإنه يجوز فيه (فعَل) بالفتح، إذا كان وسطه حرف حلق(١)".

اتّخذ أبو حفص الصقلي هذا القياس الكوفي في مسألة فتح عين (فَعْل) حجة له في تجويز هذا وعدم إنكار الخاصة على العامة فيه، وهكذا فالرضا أولا عن السماع فيه، ثم عن قياس الكوفي غير المسموع عليه، وبهذا، وبما تقدّمه من حديثٍ في المبحث الأول، تبدو حال وجود الكوفيين في مؤلفات اللحن وآثاره، وينتقل الحديث بعده إلى (تصويب العامة وردّ اللحن عن كلامهم بعلم الكوفيين) وهو المبحث الثاني.

المبحث الثاني: تصويب العامة وردّ اللحن عن كلامهم بعلم الكوفيين.

أكثر ما يروج في كتابات الباحثين المحدثين، وتقدم شيء منه في التمهيد، ويشيع فيها؛ أنّ الكوفيين أهل تساهل، يُجيزون للعامة ما ضعُف وشذّ، ويُعينونهم على إفساد اللغة وتوهين أمرها، قادهم إلى هذا توسُعهم في الرواية عن الفصيح وغيره، وأغراهم به ما ظنوه في مَنْ كانوا يروون عنه، ولِما يُحيط هذا الأمر من غرابة وعجب جعلتُه ثاني المبحثين، وغرضُ البحث فيه أن يكشف موقف مؤلفي كتب اللحن من هذا الذي عُدّ

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص الصقلي، أخرجه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ه، ١٨٨ والشاهد في (باب: ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر) وذُكر هذا مرة أخرى في: ٨٧ في (باب ما جاء ساكنا فحركوه) ومذهب الكوفيين هذا مذكور في: الخصائص لابن جني: ٢/ ٩ وما بعدها وفيه يقول:" وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا لا نراه قياسا" وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٤٧.

تساهلا مع العامة وتجاوزا للمنهج العلمي في دارسة اللغة لأجلها، فهل كان موقف أصحاب (لحن العامة) من تجويز الكوفيين لما تتكلم به كالموقف الذي شُهر عند المحدثين؟

قبل ذكر الطريقة التي سيُتناول بها المبحث إن شاء الله تعالى، ويكون فيها جواب هذا السؤال؛ رأيتُ أن أُورد هذه الرواية عند الحريري؛ لتكون مدخلًا إليه، وتُبرز موقف هذا الرجل البصري، وريث أئمة البصرة الأولين، الذي يُعدّ من أبرز المؤلفين في لحن العامة، من القضية الأساسية، وهي رواية الكوفيين عن غير الفصيح، والقول بأنهم كانوا يروون عن أعراب الكوفة الذين فسدت لغتهم ودخل الخبال لسانهم.

جاء في (دُرّة الغواص) هذا الخبر:" وحكى الفراء قال: قال أعرابي ونحن في حلقة يونس بن حبيب بالبصرة: أين مسكنُك؟ فقلت: الكوفة. فقال لي: يا سبحان الله! هذه بنو أسد بين ظهرانَيكم وأنت تطلب اللغة بالبصرة! قال: فاستفدت من كلامه فائدتين: إحداهما: أنه قال هذه، و لم يقل: هؤلاء؛ لأنه أشار إلى القبيلة فأنث.

والثانية أنه قال: ظهرانَيكم بفتح النون و لم يقل بكسرها"[1].

وأول شيء يستوقفني هنا؛ أنّ الحريري بصري، وبعض أهل البصرة الأولين هم منبع الروايات التي تنتقد الكوفيين، وتتخوّف على العربية منهم، وما يرويه الحريري في كتابه، وأغلب الظن أنّه لم يُلم عليه، و لم يجد في أهل بلده مَنْ يتعقّبه فيه؛ ينقل لنا رسالة عن بقايا ذلكم النقد عند الأدباء

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ١٧٤.

كالحريري، ويُبدي لنا أنهم نسوه أو كالذين نسوه، فلم يعد له في ثقافتهم أثر، ولا بقي له فيهم باقية، وفي هذا معنى كان ينبغي على المحدثين، الذين حملوا راية نقد الكوفيين، أن يلتفتوا إليه، ويُغيّروا به بعض ما هم عليه.

وثاني الأمرين، وهو جديرٌ بالوقوف عنده، أنّ هذا الأعرابي، وهو فصيح حسب حكاية الفراء ورضا الحريري عنه، جزم أن أعراب الكوفة فُصحاء، ولام الفراء أنْ تركهم، وقصد البصرة يبحث عن اللغة فيها، وهذه شهادةٌ لأعراب الكوفة من عربي مثلهم؛ لا يجوز في ميزان العدل أن تغيب عنّا، ويخفى علينا أمرها، ونحنُ نسمع بعض المحدثين يُطلقون لأقلامهم العنان في التشكيك في هؤلاء العرب، وإنْ كانوا ورثوا ذلك عن بعض مَنْ تقدمهم من النحويين!

وما دامت هذه هي نظرة هذا البصري، وأقصد الأستاذ الحريري، في عرب الكوفة، فلم يكن غريبا منه أنْ يلجأ في إصلاح أخطاء العامة إلى روايات الكوفيين ونقلهم عن هؤلاء العرب، وبمثل هذا منه أصبح موقفه من عرب الكوفة تشهد به هذه الرواية عن الفراء، ويشهد به موقفه هو من روايات نحاة الكوفة عنهم[1].

أعود إلى فكرة المبحث وطريقتي في تناولها؛ فأقول: إنني رأيت أن أجعل هذا المبحث في مطلبين؛ الأول: ينهض بدرس أثر جماعة الكوفيين في

(١) هناك روايات في (درة الغواص) تُوضّح أنّ الحريري قَبِل سماع الكوفيين وبنى عليه تصحيح ما رآه خطأ في لغة العامة، وسيأتي الحديث عن شيء منه في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى، ومن النماذج عليه قوله ١٢١:" وذكر ثعلب في بعض أماليه أنّ قول الكُتاب لكيس الحساب: تَلّيسة بفتح التاء مما وهموا فيه، وأن الصواب كسرها كما يقال: سِكّينة، وعِرّيسة".

الدفاع عن لغة العامة، والثاني: يتولّى وصف أثر أفرادهم في ذلكم الأمر نفسه.

وأنا مدركٌ قبل الخوض في دراسة المبحثين؛ أنّ دلالة الثاني، وهو مطلب الأفراد، أقوى وأدلّ على ما أنا بصدد القول فيه؛ لأنّ قبول ما رواه الأفراد، أو ذهبوا إليه، واستقلوا به عن الجماعة؛ يُزيل الريبة عن الكوفيين أكثر، ويكون في الذب عنهم أقوى؛ فمن يقبل قول فرد، ويحتج به، ويبني عليه، سيكون أكثر ترحيبا بما ترويه الجماعة، وتتفق عليه.

المطلب الأول: تصويب كلام العامة بما روته الجماعة الكوفية.

التجأ بعض مؤلفي كتب اللحن إلى تصويب ما عليه العامة، وردوا على مَنْ غلّطهم في كلامهم، ولحنهم فيه، وكانت حجتهم التي بنوا عليها ذلك ما رواه الكوفيون عن العرب، أوما ذهبوا إليه من مذهب، وهذان أمران راجعان إلى ما زاده الكوفيون، واختصوا به عن البصريين، والبحث كله قائم على النظر في هذا الذي عرفه الكوفيون وحدهم: كيف كان موقف مؤلفي آثار اللحن منه؟ هل استقبلوه وبنوا عليه أو ردّوه و لم يعتدوا بما جاء به؟

هذه الزيادة صنفان: صنف ليس له علاقة وطيدة بفكرة هذا البحث، وإن كان فيه دلالة على أنّ ما اقتصر نحاة الكوفة عليه من رواية أو رأي؛ كان محل رضا وقبول عند مؤلفي هذه الكتب، وتلك هي الغاية التي ندب الباحث نفسه لها؛ ليلمّ شمل أفرادها، ويلتقط ما تفرّق منها؛ لأنّ الشيء، إذا جُمع وضُمّ بعضه إلى بعضٍ، كان دلالته أقوى ومعناه أجلى، وستكون

البداءة به، وصنف ثانٍ هو المراد من هذا المطلب أساسا، وعليه التعويل فيه، ولكن لعل الأول يكون تمهيدا قبله، ومدخلا إليه.

بدا قبول الكوفيين جماعة في روايتهم ومذاهبهم في مؤلفات اللحن ثلاث مرات؛ كانت الأولى والثانية منهم استدراكا في الرواية، فقد حكى عنهم الزُّبيدي، بعد أن قرّر أنّ ما كان على وزن (فعلال) من غير المضاعف " لا يجيء إلا مكسور الأول أو مضمومه"(١) أنهم رووا عن العرب قولهم: " ناقةٌ بها خَزْعال"(٢) وحكى عنهم ابن هشام اللخمي المرة الثانية، بعد أنْ نقل قول الصقلي أنّ (فعَل يفعَل) بفتح العين في الماضي والمستقبل، دون أن تكون عينه ولامه حرف حلق، لم يجيء منه إلا (أبى يأبى) باتفاقهم، قائلًا:" وزاد الكوفيون: غَسا الليل يغسى، وقلى يقلى، وشجا يشجا، وحيا يحْيا"(٣).

في هاتين المسألتين، وإن جرى بينهما اختلاف في أنّ الأولى شيء استقل به الكوفيون، والثانية أمر شاركهم في أصله غيرهم وزادوا عليه فيه؛ يبدو للناظر، وإن كانت النماذج نزرة، الترحيبُ الذي حظيت به رواية الكوفيين عن العرب، وإن خالفوا فيها غيرهم، وهذا شاهدٌ أنّ الرواية

(١) لحن العامة: ١٤٥.

(٢) لحن العامة: ١٤٥ والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: ٣٧ وذكر حرفا آخر لم يروه الكوفيون.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: ٤٩ وأصل المسألة دون استدراك الكوفيين في: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ٤٩.

الكوفية معتدّ بها مرغوب فيها[1].

وثالثة المرات، وتقدم إيرادها في غير هذا السياق، حين تحدث الزُّبيدي عن المضاعف الرباعي، وما كان من نحو: صَمْصامة وصَمْصام، قائلًا:" وأهل الكوفة يعدّون ما جاء من نحو هذا ثلاثيًّا، ويشتقون منه، ويذهبون إلى أن (صَمْصامة) من (صمم)، ولكنهم كرهوا اجتماع الأمثال، ففرّقوا بينهما بحرف مثل الأول... وقول الكوفيين عندي أصحّ؛ لأن الاشتقاق يصحبه، والقياس يَستتبّ به، أي: يطرد"[2].

لقد صحح الزُّبيدي المذهب الكوفي، وليس شأنُ بحثي هو الدخول في نقاش هذه المسألة، فلم أبنِه على مجادلة مؤلفي كتب اللحن في المسائل التي يذكرونها ويميلون إليها من علم الكوفيين، وحسبي منه في هذا أنّه قَبِل هذا المذهب منهم، وإن خالفوا فيه البصريين، وجعله أقيس من رأيهم، وهذا يُظهر اطمئنان الزبيدي إليهم وعدم تحرجه من الأخذ بمذهبهم، وفي هذا ما يومئ إلى أن المذهب الكوفي لم يكن على الحال القاتمة التي جرى تحريرها في التمهيد من أحاديث بعض المتقدمين والمتأخرين.

والآن يأتي دور الحديث عن الصنف الثاني ومسائله، وهو ما بنى عليه مؤلفو هذه الكتب تصويب ما عليه العامة، فجعلوا من الكوفيين حجة لهم

---

(١) والظاهر لي أنّ الاعتداد في المسألة الأولى أشدّ؛ لأنهم استقلوا به، على حين زادوا في الثاني على أفراد ذكرها غيرهم، والله تعالى أعلم.

(٢) لحن العامة: ١٦٩ والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: ٢٠٢ وما ذكراه من مذهب الكوفيين جاء استطرادا، وليس له علاقة بمسألة الغلط، وإنما كان الغلط في كسر فاء (صمصامة وصمصام) والصواب عندهما الفتح فيهما.

في الدفاع عن استعمال العامة وطرائقها في كلامها، وبين يديّ من هذا ست مسائل، أبدأ بعرضها إن شاء الله تعالى، ثم أعود إلى إبراز ما يُستدل به منها.

فتح عين (فعْل) الساكنة إذا كان وسطه حلقيًّا

أولى هذه الست مسألة ذكرها الصقلي، وأعاد القول فيها ابن هشام اللخمي، وهي أنّ ما كان على (فَعْل) نحو: اللحْم، والبحْر، والنعْل، والنخْل، ووسطه حرف حلق؛ يجوز فيه الفتح عند الكوفيين، بل هو قياس مطرد عندهم فيه(١).

هذا النموذج، إذا عُدنا إلى الصقلي، وجدناه وضعه تحت (باب ما تنكره الخاصةُ على العامة وليس بمنكر) (٢) ثم أسند الحجة في مسألتنا هذه إلى الكوفيين قائلًا:" وهذا مطرد عند الكوفيين" فقد جعل من السماع، وقياس الكوفيين عليه، حجة للعامة في ما تطعن به عليها الخاصة، وبغيتي في بحثي أن يُبصر هذا الأندلسي منشأً الإفريقي قضاء وعملًا في الكوفيين موئلًا

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح البيان: ١٨٧ وما بعدها والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: ٧٥ وهذا الذي يقوله هذا المؤلفان، وأوردته محتجا به، وهو ما زال عندي حجة؛ جاء في (معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه) لقطرب، ت: محمد لقريز، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط الأولى، ١٤٤٢ه، ١/ ١٨٢ أنه مذهب بصري أيضًا، يقول قطرب رحمه الله عن قراءة الحسن وأبي عمرو:" بتحرك الهاء الحسن وأبو عمرو {بَهْر} يُسكّنان الهاء، كما قالوا: اللحْم واللحَم، والفحْم والفحَم... وكذلك ما كان ثانيه أحد الحروف الستة يُخفّف ويحرك...".

(٢) يُنظر: السابق: ١٨٦.

له حين الاحتجاج للعامة والدفاع عن لغتها[1].

ضم عين (فُعْل):

في باب (ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ) ذكر الصقلي أن "ما جاء على (فُعْل) بالإسكان، و لم يُسمع فيه (فُعُل) بضم عينه، فجائز ضمه عند الكوفيين"[2].

بنى الصقلي على اقتياس الكوفيين لهذا جوازه، وإن خالفوا في مذهبهم البصريين، وما يُجيزه النحوي، وهو على خلاف رأي البصريين، أدلّ في بحثي مما يُجيزه، و لم يُنقل عن البصريين فيه قول[3].

قَلْب ياء (ضَيعة) وما أشبهه في التصغير واوًا.

وثانية المسائل ذكرها الزُّبيدي والصقلي والحريري، وهي مجموعة من الألفاظ، جرت العامة في تصغيرها على ما لم تجرِ به القاعدة؛ فخطّأها الزبيدي قائلًا:" يقولون في تصغير (ضَيْعة): ضُوَيْعة، والصواب: ضُييعة"[4] ومثله قال الصقلي، القائل:" يقولون في تصغير (عين): عُوينة، والصواب:

---

(١) كنتُ أكتب (في) و(ما) الموصولة متصلتين، حتّى قرأت قول ابن درستويه في (كتاب الكتّاب) ت: إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، دار الجيل، بيروت، ط الأولى، ١٤١٢ه، ٥٦ " ولا يجوز أن تُوصل بـــ(في) عندنا؛ كقولك: رغبتُ في ما عند الله؛ لأنها بمعنى (الذي) ها هنا" وفي الأمر سعةٌ لغيري ولكني ارتضيت مذهبه لي، وعلّقت عليه؛ لئلا يُظن أني أخالف المألوف دون بيّنة.

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ٢٠١.

(٣) السابق: ٢٠١ ثم ساق مذهب البصريين فيه قائلًا:" والبصريون لا يُجيزون ذلك".

(٤) لحن العامة: ١٩٦.

عُيينة، وفي تصغير (شيء): شُوَيّ، والصواب: شُيَيء... وفي تصغير (خَيْط): خُوَيط، والصواب: خُيَيط، وفي تصغير (شيخ): شُوَيخ، والصواب: شُييخ"[1].

ومثل هذين الحريري، إلّا أن عبارته في تخطئة العامة كانت أخفّ وأهدأ، فاستعمل مرة مصطلح (الأفصح) و(الاختيار) في الأخرى، وبين التخطئة والتلحين وما ذكره الحريري فرق غير يسير[2].

وهذا الذي قاله هذان العالمان، لم يرتضه ابن هشام اللخمي ولا الخفاجي، وكانت حجتهما في رده، والإنكار عليه؛ أن الكوفيين رووا ذلكم "وما أجازه أهل اللغة، واختلفوا فيه؛ لا تُلحّن به العامة"[3].

التعجب من الألوان والعاهات.

هذي هي المسألة الثالثة، وفيها لحّن الحريري العامة، وقطع بهذا الحكم عليها قائلًا:" ويقولون في التعجب من الألوان والعاهات: ما أبيض هذا

(١) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ١٤٧.

(٢) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: ٢٢٧ وفيه:" يقولون في تصغير (شيء وعين): شُويّ، وعُوّينة... والأفصح أن يقال: شُيَيء وعُيَينة... ومن هذا القبيل قولهم في تصغير (ضيعة): ضُويعة، وفي تصغير (بيت): بُويت، والاختيار فيهما: ضُيَيعة وبُييت".

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: ٦٤ وشرح در الغواص: ٤٨٤ وذكر فيه تجويز ابن مالك له ثم قال:" وقد أجاز ما منعه المصنف بعضهم، ونقله في (الدر المصون) عن الكوفيين؛ فقال:" هم يقولون في تصغير (شيء): شُوي، فليس ما ذكره المصنف بشيء".

الثوب، وما أعورَ هذا الفرس!... وكل ذلك لحن مُجمع عليه وغلطٌ مقطوع به[1]".

وهذا الذي حكى الحريري فيه الإجماع؛ خالف فيه الكوفيون، ومنهم الكسائي، وبهذا الخلاف احتج الخفاجي عليه قائلًا:" هذا مما اختلفوا فيه، فأجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد؛ لأنهما أصول الألوان"[2].

تعريف التمييز.

هذه هي المسألة الرابعة، وفيها لحّن الحريري بعض الكُتّاب وخطّأهم، ولم يقبل منهم ذلك قائلًا:" وقد ذهب بعض الكتاب إلى تعريف الاسمين المركبين والمعدود والمميّز، فقالوا: الأحدَ عشرَ الثوب، وهو مما لا يُلتفت إليه، ولا يُعرّج عليه؛ لأن التمييز لا يكون معرفا بالألف واللام، ولا نُقل إلينا في شُجون الكلام"[3].

وهذا الذي لا يُلتفت إليه عند الحريري رحمه الله؛ وجد مَنْ يلتفت له، ويحتج بالكوفي على الحريري فيه، وهو الخفاجي الذي التجأ إلى الكوفيين قائلًا:" ليس بشيء؛ لأن الكوفيين جوّزوا تعريف التمييز - كما صرّح به

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ٣٦ وهذا شيء تقدم في القول به الزبيدي: لحن العامة: ٢٥٤ ولكن ابن هشام اللخمي لم يتعقّبه هنا.

(٢) شرح درة الغواص: ١٥٩ وبالخلاف دافع الخفاجي عن المتنبي، حين خطّأه الحريري، قائلًا:" وتقدم المذهب الثالث قبيل هذا، وأنه مذهب الكوفيين، والمتنبي كوفي؛ فلا اعتراض عليه". ولعل في حكاية الحريري الإجماع سرا، ليس هذا محل درسه؛ لكني أحببت الإشارة إليه هنا؛ لعله يجد من يدرسه.

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص: ١١٢.

النحاة – فلا حاجة إلى تكثير السواد بالمسائل المشهورة"[1].

حذف ياء (ثماني):

مما عرض له الحريري حذفُ ياء (ثماني) صوّب بقاءها، وحكم على حذفها بالضرورة[2]، فاعترض الخفاجي قوله بما ذكره ابن بري، من أنّ الكوفيين" يُجيزون حذف هذه الياء في الشعر[3]" فليست ضرورة فيه، ولكنها تبقى غير جائزة في السعة، وعلى أنه جواز في الضرورة، حسب حديث الخفاجي، إلّا أن مصدره الكوفيون، وهو ما ندب البحث رصدَه للنحو الكوفي وأهله.

النسب إلى الجمع:

هذه سادسة المسائل وآخرها، التي اعتصم بها مؤلفو كتب اللحن بالكوفيين، ولجأوا إليهم حتى يدفعوا عن العامة ما رُمي بالخطأ من كلامهم، وأصلها في درة الحريري، حيث قال:" يقولون لمن يقتبس من (الصُّحُف): صُحُفي، مقايسة على قولهم في النسب إلى (الأنصار):

---

(١) شرح درة الغواص: ٣٠٨ للخفاجي مع بُعده عن زمن الحريري نبرة ساخرة عجيبة! والمعضل حقا أنه قاض، وحسبنا قوله ٣٤٨:" الأولى تركُ مثل هذا؛ فإنه لا يصدر عن عاقل" أيقال مثل هذا القول عن أديب عربي شهير؛ له على العربية فضل كبير؟ بل أيصدر مثل هذا الكلام عمّن ينتسب للقضاء، ويُعدّ من أهله؟

(٢) درة الغواص: ١٤٤ وفيه بعد ذكر بيتٍ من الشعر:" فإنّه حَذَف الياء لضرورة الشعر".

(٣) شرح درة الغواص: ٣٥٥ وقال الخفاجي بعد نقل قول ابن بري:" وفيه نظر" ولعله يقصد مثل ما ذكره ابن هشام في أوضح المسالك: ٤/ ٢٥٦ حيث فيه:" ويقلّ حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها".

أنصاريّ... والصواب عند النحويين البصريين أن يُوقع النسب إلى واحدة الصحف، وهي صحيفة، فيُقال: صَحَفيّ[1]".

وهذا الذي ذكره الحريري من الخطأ انتصر لجوازه الخفاجي بنقل عن ابن بري قال فيه:" كونه لا يُنسب إلى الجمع قول البصريين، وهو المشهور، وخالفهم الكوفيون فجوّزوا النسب إلى الجمع مطلقا[2]".

تكشف هذه المسائل الست؛ أنّ مؤلفي كتب اللحن كانوا يعدّون الكوفيين، ما رووه وذهبوا إليه، حجةً يُعتمد عليها، ودليلا يُستند إليه، وهذه غاية من غايات البحث، كان يسعى إليها، ويتلمّس مواطنها، حتى يُخفف على الكوفة وعلمائها هجمات بعض المتقدمين والمتأخرين، التي سيق في أوله شيء منها، وما شيء في ظني أدلّ على قبول الكوفيين من أنْ يُحتج أمام البصريين، وهم سادة النحو الأولون، برأيهم وروايتهم، وهو الشيء الذي أثبتته هذه المسائل في مجيء التمييز معرفة، وجواز النسب إلى الجمع، ومع هذا فما زال في البحث بقاعٌ، يتطلّع إليها حتى يعرف ما تقوله في الكوفيين، ومنها المطلب الثاني في هذ المبحث، الذي مداره (تصويب كلام العامة بأفراد الكوفيين) فدونكه، والله تعالى يكتب السداد فيه.

المطلب الثاني: تصويب كلام العامة بأفراد الكوفيين.

رُبّما يرد في أذهان قُرّاء هذا البُحيث، ويتسلل إليهم هذا السؤال: لماذا فرّق الباحث بين هذا المطلب والمطلب الذي قبله؟ لماذا لم يسُقِ الأمثلة

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ١٨٣.

(٢) شرح درة الغواص: ٤٢٠.

والشواهد تحت المبحث الأول دون التفرقة بين المادة بهذين المطلبين وفكرتهما؟

فأقول: إنّني خشيتُ، إذا اكتفيتُ بالأول وحده، أن يُقال لي: هذه مسائل للكوفيين كلهم، وإذا صلحت في الدفاع عنهم حين يتّفقون؛ فهي لا تصلح في ميدان الدفاع عن أفرادهم، فهاتِ مسائل اعتمد فيها مؤلفو كتب اللحن على أفراد الكوفيين، واتّخذوا روايتهم عن العرب، ومذاهبهم في كلامها؛ مستندا في قبول ما تتكلم به العامة ويجري على ألسنتها من الخطأ والزلل.

وهذا الذي ربّما ورد على أذهان بعض الباحثين، وطالب به بعضٌ آخر منهم؛ جانبٌ لا ينبغي عليّ إهماله، ولا الصدّ عنه، ولا يسعني، وأنا أتولّى مهمة الدفاع عن نحو الكوفة وأهله، إلّا أن أنصرف إليه، وأرى ما وراءه؛ حتى أُثبت ما قد يكون لهم أو عليهم، وهو شرطي على نفسي في هذا البحث؛ لأنني لم أبنِه على الدفاع وحده، وما لمثلي في القرن الخامس عشر أن تبقى فيه حميّة لغير ما يقود إليه البحث التزيه والتحري العاطل قدرَ الطاقة عن العصبية وأسبابها، وها هي مسائل هذا المطلب الثماني، إليكم أسوقها، وأستنبط منها ما يعود إليكم قبولُه وردّه، وإن كنتُ أميلُ إليه، وأنتصر له.

جواز إسكان عين (فَعْلة نحو: تَمْرة) في الجمع:

هذه المسألة الأولى، وهي مسألة سلف مرورها، ولكني أُوردها هنا وأنا أروم منها معنى جديدًا، وفكرة لم أتقدم إليكم بها، فكرةً يحكيها عنوان

هذا المطلب الذي جعلته ثانيا، ويُعرب عنها؛ خلاصته أنّ أفراد الكوفيين كان لهم حضور مقدّر في مؤلفات اللحن التي قال عنها الباحث قبلًا: إنها تنتمي إلى عصور مختلفة، وبلدان متباعدة.

لقد عقد أبو حفص الصقلي بابًا عنوانه: (ما تُنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر) [1] فكان مما ذكره أنهم لاموا العامة على إسكان عين الجمع السالم لـــ(فَعْلة) وليست تُلام وقد روى الفراء ذلك عن العرب، وفي روايته قال الصقلي:" وكذلك قولهم: تمْرات... مما هو جمع (فعْلة) جائز إسكان عينه في الجمع المسلّم، إلّا أن الفتح أعرف، أنشد الفراء"[2] فجعل إنشاد الفراء حجة له، ودليلا في الجواز، وإن كان البصريون منعوا ذلك و لم يروا جوازه، وتقدمت الإشارة إلى كتب البصريين.

قصر (عاشوراء):

عِيبَ على أهل الحديث قصرُه، وإليه أشار الصقلي في بابٍ عنوانه (غلط أهل الحديث) [3] احتج لمذهب أهل الحديث فيه بما رواه أبو عمرو الشيباني قائلًا:" وقد حُكي عن أبي عمرو الشيباني: عاشورا بالقصر"[4].

لقد تسامح الصقلي مع استعمال أهل الحديث، وحجته ما رواه الشيباني الكوفي، والنكتة عندي أن يكون فردٌ كوفي معتمد زيادة شيء، لم يروه

---

(١) تثقيف اللسان وتعليم البيان: ١٨٦.

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ١٩١.

(٣) السابق: ٢٠٦.

(٤) السابق: ٢٠٧ ومما ذكره في هذا الموضع الصقلي قوله:" ورُوي عن أبي عمران رحمه الله أنه قال: ذكر سيبويه فيه بالمد والهمز" وكذلك الحال في الكتاب: ٣/ ٢١٤ و٤/ ٢٥٠.

البصريون، ولم يُعرف عنهم عنده، ولا يُعترض على البحث وصاحبه أنّ فلانا البصري روى ذلك؛ لأنني أُثبت ما عند مؤلفي كتب اللحن، وأرى ما يدل عليه فقط، وحسبي أن الصقلي اعتدّ برواية هذا الكوفي، وهو لم يعرف بصريا روى ذلك.

جاءني القوم إلّاك وإلّاه:

أنكر الحريري على الناس قولهم: جاءني القومُ إلّاكَ وإلّاه، وقال عن الصواب فيه:" والصواب ألّا يُوقع بعد (إلّا) إلّا الضمير المنفصل"(١).

وتعقّبه الخفاجي، ولم يرض قوله، ونسب إلى (شرح التسهيل) أنّ ابن الأنباري قال:" إنّ مثله مسموع من العرب، مقيس عليه، فيقال عنده قياسا: إلاك... فلا يُردّ مثله"(٢).

وهذا من الخفاجي رضا بما رواه أبو بكر الأنباري الكوفي.

جمع (ريح) (أرياح):

لم يقبل ابن هشام اللخمي تخطئة الزبيدي العامة في جمعها هذه الكلمة

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ١٢٩ و١٣٠.

(٢) شرح درة الغواص في أوهام الخواص: ٣٤٠ والذي في التسهيل وشرحه: ١/ ١٥٢ قوله:" وشذ إلّاك" ولم يذكر عن ابن الأنباري شيئًا في (إلا) وإنما الموجود هناك قوله:" وأمّا ما أجازه ابن الأنباري من أن يقال: حتاك، فلا مسموع له.." وفي التذييل والتكميل: ٢/ ٢٣٣ "أكثر النحويين على أنّ اتصال الضمير بعد (إلا) هو ضرورة... وهذا مذهب البصريين، ظاهر كلام غيرهم أنه لا يختص بالشعر" ثم حكى عن صاحب (الواضح) ٢/ ٢٣٤ أنه حكى عن العرب: قام القوم إلاكَ، وعقّب أبو حيان قائلًا:" فانظر قول صاحب الواضح... فلو كان هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر لما استدل به، ولا أطلق أنه قول العرب".

على (أرياح) وردّ قوله فيها:" والصواب أرواح"[1] عليه برواية اللحياني قائلًا:" وكذلك حكى اللحياني... وما كان لغة للعرب لا تُلحّن به العامة[2]".

هو مُكْنى بأبي سعيد:

مما رده ابن هشام اللخمي على الزبيدي قوله:" يقولون: هو مُكنى بأبي فلان. قال أبو بكر: والصواب: مَكْنِيّ"[3] وكانت حجته في ذلك راجعة إلى رواية الفراء " أنه يُقال: كَنَيته وكنوته وأكْنيته، والمفعول من (أكنيته) مُكْنى على وزن (معطى) كالذي جاء عن العامة، وأفصح اللغات (كُنّي) ... و(أكنيته) ليست بفصيحة، إلّا أنها ليست بخطأ، ولا يجب أن تُلحّن بها العامة؛ لكونها لغة مسموعة"[4]. وهذا النموذج، والذي قبله مثله، دلالتهما بيّنة في موقف اللخمي من اللحياني والفراء حيث قَبِلَ ما روياه واعتدّ به مع أنّ ظاهر روايتهما الشذوذ عمّا رواه غيرهما، وقد تقرر في البحث العلمي، وهو شيء ورثناه عن أسلافنا في علومهم كلها، أنّ ما استقل بروايته فرد في مخالفة الجمهور محل ريبة وشك، وما دام اللخمي، بغض النظر عن رأينا نحن في موقفه، قد استقبل روايتهما، واعتضد بها؛ فقد منحهما شيئًا يقلّ منحه للمستقل في روايته.

---

(١) لحن العامة: ٢٥٦.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: ٢١ــ٢٢.

(٣) لحن العامة: ٣٢٤.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: ٢٨.

إضافة (ذو) إلى العلم والمضمر:

لحن الحريري العامة في قولهم: رأيت الأمير وذويه[١]، وذهب إلى أن العرب " لم تنطق بذي الذي بمعنى (صاحب) إلّا مضافًا إلى اسم جنس، كقولك: ذو مال وذو نوال"[٢].

و لم يُسلّم له الخفاجي هذا، واحتج عليه بنص نقله عن ابن مالك، فيه أن الفراء "ذهب إلى أن إضافة (ذو) إلى العلم قياسية[٣]".

وليس شيء يدل على اطمئنان مؤلفي هذه الكتب من أن يتخذوا آراءهم، وليست روايتهم عن العرب، في مواجهة ما عليه أكثر النحويين[٤]!

(مرايا) في جمع (مرآة):

خطّأ الحريري الناس في قولهم: مَرايا في جمع (مِرْآة) وعنده أنّ "الصواب أن يقال فيها: مَراءٍ، على وزن (مَراعٍ)" [٥].

وردّ الخفاجي ذلك عليه، وحجته ما ذكره ثعلب في فصيحه "مرآة

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ١٦٣.

(٢) السابق: ١٦٣ وهذا الذي ذكره الحريري ذكر ابن الجوزي في تقويم اللسان: ٩٦ وإن لم يذكر كوفيا ثمّت.

(٣) شرح درة الغواص في أوهام الخواص: ٣٨٨.

(٤) السابق: ٣٨٨ وفيه أن صاحب البسيط قال:" أكثر النحويين على منع إضافة (ذي) إلى المضمر أو العلم".

(٥) درة الغواص في أوهام الخواص: ٢٠١.

وتجمعها: ثلاث مراءٍ، فإذا كثرت فهي المرايا"[1].

وهذه المسألة، وإن كانت أضعف في الدلالة عمّا تقدمها، إلّا أنها تحمل تقديرا للمعرفة الكوفية، وبها يستبين وجه جديد، حيث اعتُرض الحريري بما ذكره ثعلب، وحكى في العربية وجوده.

تزوّجت بامرأة:

لم يقبل ابن الحنبلي بتخطئة العامة في قولهم: تزوجت بامرأة، وإن كان نقل قول يونس:" وقال يونس: تقول العرب: زوجته امرأة، وتزوجت امرأة، وليس من كلام العرب: تزوجت بامرأة" وحجته أن الفراء قال:" تزوجت بامرأة لغةٌ في أزد شنوءة"[2].

ودلالة المثال جليّة على رعاية علم الكوفي ونقله، فليس أوضح في تقديره، والأخذ بما عنده، من أن يُؤخذ بما رواه، ويُترك ما عند شيخ من شيوخ البصرة، والذي أراه وأميل إلى التصديق به؛ أن جمهورا من المحدثين لم يلتفتوا كثيرًا إلى القبول بالكوفيين وعلمهم عند المتأخرين، وأحسبهم لو فعلوا لكان لهم موقف آخر منهم؛ لأن الاحتجاج بالكوفي روايتِه ومذهبِه عند المتأخرين عن زمن التنافس؛ كأصحاب كتب اللحن؛ لهو دليلٌ بيّن، على أقل تقدير عندي، أنهم لم يأخذوا تلك الأقوال مأخذ الجدّ، و لم ينظروا إليها نظرة مَنْ يراها صادرةً عن تخوّف حقيقي على لغة القرآن الكريم من

(١) كتاب الفصيح: ٢٩٥ وهي مذكورة في باب (المكسور أوله) وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ٣٠٧ و لم يعرض الشارح بشيء لقول ثعلب.

(٢) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام: ٢٢٥.

الكوفيين وروايتهم.

بان بمسائل هذا المطلب الثماني؛ أنّ مؤلفي كتب اللحن اتّخذوا رواية الفرد الكوفي ورأيه حجة في تجويز وجهٍ، مرة منعه البصريون، ومرة منعه أكثر النحويين، وثالثة منعه نحوي فرد، وهذه الأشكال على أهميتها في معرفة قيمة علم الكوفي، إلّا أنّ ما كان منها راجعا إلى الأول، وعائدا إلى الثاني، أدلّ عليها، وأبين في الحديث عنها، وذاك ما أراد البحث وصاحبه أن يستبيناه في هذا المطلب، ويُبديا موقف مؤلفي هذه الكتب منه، وبه ينتهي الحديث عن الاستناد إلى الكوفيين في تصحيح أخطاء الناس عامتهم وخاصتهم بمطلبيه، وينتهي البحث إلى المبحث الثالث، الذي سيُعقد لدراسة دور الكوفيين عند مؤلفي هذه الكتب في تلحين الناس وتخطئتهم، وسيكون في مطلبين اثنين كالمبحث الذي تقدمه، وسيكون مثله أيضًا في مطلبيه، والله المسؤول أن يُيسره ويُعين عليه.

المبحث الثالث: تلحينهم وتخطئتهم به.

يرصد هذا المبحث في آثار اللحن تلحين الناس وتخطئتهم بالكوفيين، روايتهم ودرايتهم، وغايته بعد رصد ما عند مؤلفي كتب اللحن؛ أنْ ينظر دلالته على الكوفيين ونحوهم، ويتعرّف دور الكوفيين عندهم في تخطئة مستعملي اللغة العربية، فيرى ما تدلّ عليه مع ما اشتهر عن الكوفي من التساهل مع المستعمل والتجاوز عن أخطائه؛ حتى صار فريقٌ من المحدثين، مع ما رُوي في التمهيد عن بعض المتقدمين، ينسبونه إليه، وينتهون إلى الحكم به عليه؛ حتى صارت نسبة الكوفي إلى التساهل مما لا يتشاغل به

المرء عند سماعه، ولا يُثير قليلا من الاستغراب ولا كثيرًا في نفسه، ولعله كان بغير هذا أولى وبه أجدر؛ خاصة متى رأى المرء مؤلفي هذه الكتب يأنسون بالكوفيين وعليهم بعد الله تعالى يتّكئون.

وإذا كان وصلُ الشيء بشيءٍ من حججه؛ دأبَ الباحثين، وهِجّيرى الدارسين؛ فلعل في حديث أحمد أمين عن تساهل الكوفيين، وهو أحد المحدثين المؤثرين، ما يُصوّر لنا جميعا فشوّ هذه الفكرة وانتشارها بين الناس، وهو يدلّ على هذا من جهة ثانية أيضًا؛ لأنّ أحمد أمين كان ألطف النقدة وأهدأ العيبة، فإذا بلغتْ فكرة التساهل مثله، وانتهى إلى شكْله؛ فما على غيره، ممن غلظ قوله، وساء في الكوفيين رأيه؛ حين يُنادي على الكوفيين بما ملام، ولا عليه فيها عُتبى.

لقد رماهم بالتساهل، وجعلهم يُقعّدون كل شاذ، فصاروا عنده "وأمّا الكوفيون فلم يروا هذا المسلك – يقصد مسلك البصريين في الضبط والتحوط – ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب، ويُجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساسا لوضع قاعدة"(١) ثم استنتج بعد قوله هذا، ونقْله عن السيوطي وغيره، أنّهم " أكثر تجويزًا للوجوه المختلفة في المسائل"(٢)

(١) ضحى الإسلام، ط الأولى، مطبعة عيسى البابي، القاهرة: ٢/ ٢٢٦.

(٢) ضحى الإسلام: ٢٢٦ مما قاد إليه البحث هنا أن الأستاذ أحمد أمين نقل عن السيوطي قائلًا:" قال السيوطي في بغية الوعاة: إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد النحو بذلك" وهو نص في بغية الوعاة: ٢/ ١٦٤ في ترجمة الكسائي، ولكن القائل هو ابن درستويه وليس السيوطي.

وهذا هو التساهل في معناه، وإن لم يُطلق عليهم لفظه.

لكنه خفّف بعد ذلك وطأة هذا القول عليهم، وعلى الباحثين من بعده، حين جعل قدوتهم في نهجهم بعض البصريين " وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب ... يعظمان قول العرب ويتحرّجان من تخطئتهم... وغلبت نزعتهما على من أتى بعدُ من الكوفيين"(١) بيد أنّه عاد في رأيي إلى تقوية جانب التهمة مرة أخرى، بل طال بها أشياخهم البصريين الذين تقدم قبلا أنهم قدوتهم، قائلًا:" فالبصريون يريدون أن يُنشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويُميتوا كل أسباب الفوضى ... والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ، من غير أن يُهملوا شيئًا حتى الموضوع..." (٢) والحصيلة عندي من هذا؛ أنّهم متساهلون ولكن تساهلهم لهم فيه قدوة بصرية وأُسوة!

و لم يكتف بهذا التفسير للتساهل، أقصد قوله: إنهم أخذوه عن بعض البصريين، بل قدّم تفسيرا آخر له، يُريد أن يُقوّيه به، وهو أنّ تأديبهم أولادَ الخلفاء كان داعيهم إلى التساهل وعدم التحوط وضبط النظام اللغوي قائلًا عنهم:" ولاشتغالهم بمهنة تأديب أولاد الخلفاء والأمراء كانوا يتّجهون في اللغة والعلم جهة الأيضًاح والتبسيط"(٣) فرأيه أنّهم متساهلون، ولكنّ لهذا التساهل عنده تفسيرين، ذكرهما لنا، وجلّى عنهما، واقتفى أثرَه من بعده،

---

(١) السابق: ٢/ ٢٢٧.

(٢) السابق: ٢/ ٢٢٧.

(٣) ضحى الإسلام: ٢/ ٢٣٨.

حذو القذة بالقذة تقريبًا، عبد الفتاح شلبي[1].

ولا يفوتني هنا أن أقرن الرأي بضدّه، والقول بمخالفه؛ حتى يستبين مبلغ صوابه، ويتضح أيضًا حجم بُعده وخطئه، فها هو أحمد مختار عمر، وهو الباحث المذكور في الشأن اللغوي، يُوافق الكوفيين على مذهبهم، بل يستحسنه منهم، ويذهب في تفسيره مذهبا لم يخطر على بال كثير من المحدثين، وهو عندي والحق يُقال أقربُ إلى حسن الظن بالكوفيين وألصق بالسياق العلمي الذين كان الجميع ينتمي إليه ويبذل جهده في خدمته ويُظنّ به الالتزام بمعاييره!

يذهب أحمد مختار، بعد انتصاره للكوفيين في الاحتجاج بالشاهد الواحد، وعدّه ذاك منهم " أقرب إلى الحق والواقع"[2] أنّ هذا الشاهد، المحتج به، وراءه عشرات الشواهد "التي لم يهتم العلماء بتسجيلها أو التي فُقدت ولم تصلنا"[3] وهذا القول منه أقرب من القول بأنهم متساهلون، وتفسيره لما هم عليه أسعد بالصواب من تفسير أحمد أمين ومَنْ وافقه؛ لأنه

---

(١) أبو علي الفارسي، ط الثالثة، دار المطبوعات الحديثة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩ه، فهو يقول ٤٤٠:" أما الكوفيون فكان يعتدون بالشواهد الفردية، وإن لم يرد غيرها في كلام العرب ويقيسون عليها" ويقول ٤٤١:" وللكوفيين في قياسهم على الشاذ سندٌ من أشياخ البصريين"! وفي الصحيفة نفسها أيضًا:" ويظهر أن الكوفيين أرادوا، وهم مؤدبو الخلفاء وأولادهم أن ييسروا على هؤلاء الدراسات النحوية بتصويب ما يجري على ألسنتهم" ومع أنه ذكر أحمد أمين وكتابه إلا أنّه لم يُحل إليه في هذه المواضع مع تقارب قوليهما بل تطابقهما، والله تعالى أعلم.

(٢) البحث اللغوي عند العرب: ١٣٨.

(٣) السابق: ١٣٩.

ينطلق من أنّ السياق العلمي الذي يُمثّله البصري والكوفي واحد، فلم يُنقل عن الكوفيين، أو أحد منهم، أنّ لهم منهجا في التقعيد يُخالف أهل البصرة[1]، ولأنه يُوحّد نهج المختلفين وطريقتهم، وهذا هو الأصل فيهم؛ لأن من البداهات أن الاختلاف في المناهج يقود إلى اختلافات واسعة في الجزئيات، وليس هذا شأن البصريين والكوفيين، ولأن في قوله إحسانَ ظن بالكوفيين هو أحرى بهم، وهم أجدر به من غيره وضده.

وما دام هذا هو رأي طائفتين من المحدثين، وقد أُمرنا حين التراع أن نُصلح بينهما، ونسعى بالوفاق بين رأييهما، فإني أسعى من وراء هذا المبحث إلى الوقوف على ما يبدو منه تجاههما، وأخلص إلى ما يدل عليه في أمرهما، فأجمع تخطئة الكوفيين للناس، وأرى موقف مؤلفي كتب اللحن منها؛ لأنتهي بعد ذلك إلى استخلاص ما يُوحي به ذلك ويُشير إليه، فإلى المطلبين اللذين وعدت القارئ بهما، وأمضيت البحث عليهما.

---

(١) وهذا رأي طائفتين من المحدثين، ولعل أولهم علي أبو المكارم القائل في كتابه (تقويم الفكر النحوي) ٢٤٣ـ٢٤٤:" :" وانتشار هذه الأخطاء في التجمعات النحوية الجغرافية المختلفة بالإضافة إلى انتشار الأساليب المتبعة منهجيا بينها؛ يكشف عن فساد تلك الفكرة التي شغلت كثيرًا من الدارسين في النحو العربي، قدامى ومحدثين، وهي وجود مدارس نحوية تتميز كل منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي" ويُواصل الباحث مؤكدا رأيه ومنتصرا له ومستغربا من نفاذا هذه الفكرة في الباحثين قائلًا:" وحسبها أنها احتلت على مدى الأجيال مركز الحقيقة، وهي وهم، وحظيت بعناية الباحثين وهي أسطورة، فساهمت في إهدار قدرات وضللت في فهم الحق معا" وهذا هو الرأي الذي ذهب إليه إبراهيم السامرائي في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع) ١٥٩ ومما جاء بعد قوله هذا قولُه:" وقد أنكرتُ أن يكون مدرستان هما البصرية والكوفية، فالنحو القديم واحد".

المطلب الأول: تخطئة جماعة الكوفيين مستعملي اللغة.

للكوفيين كتبٌ في إصلاح المستعمل ومراجعة لغة الناس(١)، ولكنني لم أجعلْها محلّ درسي ومراجعتي في ما أنا بصدد الحديث عنه، وما ذاك إلّا أنّني بنيتُ هذا البحث على معرفة ما للكوفيين عند غيرهم من المؤلفين في تصويب المستعمل وتصحيحه؛ فأرى أثر الكوفيين، وأستنبط منه بعض ما يدلّ عليه، وأتخذ ذلك وسيلة للنظر في أقوال النَّقد وعبارات العيب التي شُهرت في العصر الحديث وتداولها كثير من الباحثين، وليس شيء أدلّ على الحفاوة بالكوفيين من أن يجد الباحث مؤلفي آثار التلحين يستعينون بهم ويُخطئون الناس برواياتهم وآرائهم.

وقبل الخوض في مَطْلَبي هذا المبحث؛ أودّ أن أقول: إن الحفاوة بالكوفيين والكوفي قديمة، بل وُجد في نحاةٍ يميلون للبصريين مَنْ يدفعُ عنهم ما رآه من جور، وأبصره من تعدٍّ، فها هو أبو الفتح بن جني، وأنقلُ لكم نصه لأهميته بحذافيره، يهجمُ على صاحبه ابن درستويه ويلومه على ما بدر منه تجاه ثعلب وكتابه (الفصيح) قائلًا:" ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح،

(١) منها على سبيل المثال لمن أراد المزيد في موقف الكوفيين من المستعملين في عصورهم: ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى ١٤٠٣ه، وإصلاح المنطق لابن السكيت، ت: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط السابعة ١٩٩٣م، وما تلحن فيه العامة لأبي طالب المفضل بن سلمة، ت: بلال الخليلي، ط الأولى، درة الغواص، مصر، ١٤٤٠ه، والفصيح لثعلب، ت: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، دون ط وسنة نشر.

وظلمه، وغصبه حقه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه، وما كنتُ أراه بهذه المنزلة، ولقد كنتُ أعتقد فيه الترفع عنها، وإن كان من أصحابي وقائلًا بقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفيا قلْبا؛ فالحق أحقّ أن يُتّبع أين حلّ وحيث صقع"(١).

ولعلّ أهم ما يدل عليه هذا النص بعد تقدير ابن جني للكوفيين وحفاوته بهم؛ أنّ ابن درستويه، وهو من النحويين الذين كثر نقدهم للكوفيين بل أسرفوا في ذلك حتى قال عن الفراء والكوفيين:" واخترعوا مثالا ليس له نظير في العربية كلها، وإنما هو شيء طرأ عن الكوفيين، وذكره ابن كيسان، إمّا عن الفراء وأصحابه، أو عن ابن نجدة... ولولا أنّ هذا شيء مُسطّر في الكتب، مدون عندهم، لكان حكمه أن يُهزأَ من قائله، ولا يُحكى ولا يُحتج به"(٢) لم يكن يتحدث بلسان الجميع بل بادئ ما يدل عليه كلام ابن جني؛ أنّه يأتي من الكلام في الكوفيين ما ليس له نظير في عصره؛ إذ لو كان مثل هذا الكلام ذائعا في بيئة البصريين، ومن يميلون إليهم؛ لما عجب منه ابن جني، ولام عليه، بل شدّد في اللوم، الرجلَ،

(١) سرّ الصناعة: ٢/ ٥٦٨ وبقية النص، وهي مهمة وإن لم تكن في ثعلب، " ولو أن إنسانا تتبع كتاب العين، فأصلح ما فيه من الزيغ والاضطراب لم أُعنفه في ذلك، ولرأيته مصيبًا فيه، مأجورًا على عمله، وإن وجدت فسحةً أصلحتُ ذلك وما في كتاب الجمهرة مما سها فيه مصنفه رحمه الله".

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه، ت: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ، ٢٠٦.

ورآه قد تجاوز فيه حدّ العدل والإنصاف، ولعل ما يُساق في هذا المبحث عن الكوفيين من كتب التلحين يُعزّز هذه الفكرة عن الكوفيين، التي كانت إيماءة ابن جني لها في حديثه عن ثعلب، ويُظهرهم بغير ما كان الناقد عليه والعائب، فدونكم ما في المطلب الأول الذي سلفت عنونته.

مراعاة لفظ الجمع في عدد المذكر المجموع بالألف والتاء.

أساس هذه المسألة أن مستعملي اللغة في زمن الحريري يجمعون (جوالق) على (جوالقات) وهو عنده خطأ؛ لأن القياس المطرد في أسماء الأجناس ألّا تُجمع بالألف والتاء.

وهذه من غرائب المسائل، التي تحدّث الحريري عنها استطرادا حين قوله في جمع (جُوالِق) [1] والغرابة فيها أنّه، وإن لم يذكر الكوفيين ثمّتَ، جرى على مذهبهم، واستنّ بما سنّوه قائلًا:" ومن حكم هذا النوع من المذكر المجموع بالألف والتاء أن يُذكّر في باب العدد بلا هاء كالمؤنث فيقال: كتبت ثلاث سجلات...؛ لأن الاعتبار في باب العدد باللفظ دون المعنى"[2] وهذا مذهب عُرف به الكوفيون ونُسب إليهم.

ومن الغرابة فيه أيضًا؛ أنّه غفل عن أنّ الكوفيين يُجيزون ولا يُوجبونه[3]، ومنها أيضًا أنه سها عن مذهب البصريين فيها وهو الذي

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص: ٢٣٢.

(٢) السابق: ٢٣٣.

(٣) أول مَنْ وقفتُ عليه يجعل الكوفيين يُجيزون الوجهين فيه الدنوشريُّ في حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٧١ إذ أورد العليمي حاشية للدنوشري على قول ابن هشام:" خلافا للبغداديين" جاء فيها:" الظاهر أنّهم لا يعنون مراعاة الجمع بل يُجوّزون

يسكن البصرة[1]!

والذي له أوردت هذه المسألة؛ أنّه بنى على مذهب الكوفيين اختياره في هذه المسألة، وإن لم يُصرح بهم، وطالب المستعمل أن ينهج على ما قاله ويقتفي أثره.

وقد تعقّبه الخفاجي فيها، فكشف بنقل عن الشاطبي أنّ ما جرى عليه هو مذهب الكوفيين، وأن مذهبهم فيه ضعيف، ومذهب العرب، وهو رعاية المفرد، هو مذهب البصريين[2].

مراعاة المفرد أيضًا" وهو معنى نقله محيي الدين عبد الحميد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٢٥٠ دونما إشارة إلى الدنوشري ولعل هناك مَنْ تقدّمهما إليه، والله أعلم.

وهذا الذي ذهب إليه الدنوشري لم يعرفه أبو حيان في الارتشاف: ٣/ ٧٥١ إذ قال:" والمعتبر في التذكير والتأنيث المفرد لا الجمع... خلافا لأهل بغداد، فإنهم يقولون: ثلاث حمّامات... وقال الكسائي: تقول: مررت بثلاث حمامات.." وكذا الشاطبي في المقاصد الشافية: ٦/ ٢٤٠ ولفظه دون تصريح بالكوفيين والبغداديين:" وطائفة من النحويين خالفت هذا، فاعتبرت لفظ الجمع لا لفظ المفرد" ومثلهما خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٧١.

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٦٢ وفيه:" وتقول: ثلاثة أشخص وإن عنيت نساء؛ لأن الشخص اسم مذكر، ومثل ذلك: ثلاث أعين وإن كانوا رجالا؛ لأن العين مؤنثة، وقالوا: ثلاثة أنفس؛ لأن النفس عندهم إنسان" وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢٩٧ وأبو حيان في الارتشاف: ٢: ٥٧١ جعل مذهب الفراء كمذهب سيبويه "ولم يقل به الفراء".

(٢) شرح درة الغواص في أوهام الخواص: ٤٩٥ وفيه يقول الخفاجي:" فما ذكره المصنف مبني على قول ضعيف، والصحيح رعاية المفرد" وهنا أمر لعل الإشارة إليه مهمة، وهو أنّ الخفاجي نقل عن الشاطبي أنه قال:" طائفة من نحاة الكوفة" والذي في المحقق من المقاصد الشافية: ٦/ ٢٤٠ " وطائفة من النحويين خالفت هذا" ولم يذكر الكوفيين!

هذه المسألة، وهي المسألة الوحيدة في هذا المطلب، تُخفي في ظني أمرا غريبا، وهو نفاذ قول الكوفيين إلى أديب بصري، كان المظنون به أن يعرف قبل أن يبني رأيه على الكوفيين أنّ لأهل بلده مذهبا آخر، ذكره سيبويه في كتابه، وتتابع عليه جماهير النحويين بعده؛ حقّا إنّ الأمر مُدهش، أن يغزو رأي الكوفيين، خلا الفراء، البصرة، ويجد أحدُ مشاهير الأدباء والكتّاب فيه قاعدةً يعرضها للمستعملين ويحثهم عليها، ومن هذه المسألة إلى المطلب الثاني حول تخطئة المستعملين بأفراد الكوفيين.

المطلب الثاني: تخطئة المستعملين بأفراد الكوفيين.

هذا المطلب يُظهر وجها من وجوه الوجود الكوفي في التراث اللغوي، وهو وجهٌ يُخالف ما كان مألوفا عن الكوفيين فيه؛ إذ معظم ما يرد في مؤلفات النحو مسائلُ أجاز فيها الكوفي وجها منعه البصري، وهذه المسائل هي التي تقف وراء إظهار الكوفي بمظهر المتساهل، وأحيانا بمظهر مَنْ لم يكن له همّ سوى مخالفة البصري ومُناكفته، وحسباني أنّ مؤلفي كتب النحو لم يكونوا قصدوا إلى هذا قصدا، ولكنّه كان نتيجة من نتائج سوقهم لمذاهب الكوفيين جماعات و أفرادا؛ فإنْ لم ألمهم عليه، وأنسب إليهم قصدَه؛ فلا أقلّ من أُثبت أنّ ما أتوه كان وراءه[1]!

هذا المطلب بمسائله عند مؤلفي كتب اللحن سيُقدّم غير ما تقدم آنفا، سيَظهر الكوفيون فيه يمنعون بل يُخطئون ويُلحنون، وسيبدو فيه مؤلفو هذه

(١) لمعرفة المزيد عن صورة الكوفيين في مؤلفات النحو يُنظر: رسالتي للعالمية العالية (الدكتوراة): مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري وأثرها في النحو والصرف: ٥٣٧.

الكتب واثقين بعلمهم، مستندين إليهم، وبهذا يُطرح على كل محدثٍ، يعيش معنا اليوم ويُكثر العيب على الكوفيين ومنهجهم، أنْ ينظر إليهم كما نظر هؤلاء، وإن لم يفعل فلا أقلّ من أنْ يُخفف نقده لهم ويُراجع موقفه منهم بعد أن يرى مسائلهم الآتية ويطّلع عليها.

إضافة (آل) إلى الضمير:

هذه من أشهر المسائل، وهي من أقدمها أيضًا، حكاها الزُّبيدي، ولحن الناس بها قائلًا:" والصواب: اللهم صلّ على محمد وآل محمد" ثم عقّب قوله هذا بقوله:" مع أنّا لم نره مضافا إلى مضمر لمن يُوثق بعربيته"(١).

وهذا الرأي الذي بنى عليه الزبيدي تخطئته هو رأي الكسائي، وإن لم يُصرّح به، علمنا ذلك بحديث ابن السيد البَطَلْيُوسي حين قال:" وهذا مذهب الكسائي، وهو أول من قاله"(٢) وحديث ابن هشام اللخمي والخفاجي أيضًا(٣).

---

(١) لحن العامة: ٧١ و٧٣.

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١/ ٢٨ ثم قال عن النحاس والزبيدي:" فاتّبعاه على رأيه، وليس بصحيح؛ لأنه لا قياس له يعضده ولا سماع يُؤيده" ودفعه ابن السيد بأدلة قويّة؛ يُراجعها هناك من يُريدها.

(٣) ينظر: المدخل في تقويم اللسان وتعليم البيان: ١١ فبهذه المسألة ابتدأ اللخمي ردّه على الزبيدي، والظاهر لي أن ابن هشام انتفع كثيرًا بما ذكره ابن السيد، بل أحيانا يُورد عبارته وفكرته بجذاميرهما! وشرح درة الغواص في أوهام الخواص: ٦٢ ونقل نص ابن السيد عن ابن السيد!

وهذه المسألة فيها أمران؛ الأول: أنّ الكوفي، إن صحّ عنه هذا[1]، خطّأ المستعمل، والثاني: أنّ مؤلفي كتب اللحن استندوا إليها في تصحيح كلام المستعملين ومراجعته، وفي الأمرين دلالة على مكانة الكوفي عند أصحاب هذه الكتب، وهي مسألة ربما يعجب منها مَنْ اعتاد سوء الظن بالكوفي والكوفيين.

تصرّف (كافة):

وهّم الحريري الناس في استعمالهم (كافة) غير حال، ونسب هذا التوهيم إلى ثعلب، قائلًا:" قولهم: حضرت الكافّة، فيوهمون فيه أيضًا على ما حكاه ثعلب"[2].

وهذا الذي قاله الحريري مال إليه ابن يعيش وابن مالك[3].

---

(١) هذه المسألة لم تذكر في مصادر الكوفيين التي بين يديّ؛ فلم تُذكر في (ما تلحن فيه العامة) للكسائي! ولم تذكر في (إصلاح المنطق) لابن السكيت، وكذلك شأن (ما تلحن فيه العامة) لأبي طالب المفضل بن سلمه، ومثل هذه كتاب (الفصيح) لثعلب. ومن طريف الأمر؛ أنّ ابن السيد في الاقتضاب ١/ ٣٠ استدلّ على الكسائي في رد مذهبه بأمور منها؛ أنّ المتنبي استعمل ما منعه، ولم يعبْ عليه ذلك أحدٌ، وغاب عنه أن يستدل باستعماله له؛ أنّ أهل الكوفة، والمتنبي كوفي، لم يكن يعرفون التخطئة به! والله أعلم.

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص: ٥٢. وهذا الذي ذكره الحريري وافقه عليه ابن الجوزي في تقويم اللسان: ١٧٧ وإن لم يجر ذكر كوفي في كتابه ثمّت.

(٣) ذكره ابن يعيش في شرح المفصل: ١/ ١٧ قائلًا عن قول الزمخشري في مفصله:" لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب":" وقوله بكافة الأبواب شاذ من وجهين: أحدهما أن (كافة) لا تستعمل إلا حالا" وقال ابن مالك في شرح التسهيل: ١/ ٣٣٧:" ما استعملت العرب (كافة) إلا حالا"، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ٧٢ والظاهر أن أبا حيان يقول بقولهما فيها.

وهذا الذي أخذ به هؤلاء لم يقبل به الخفاجي، وردّه على الحريري[1] والذي يتّجه إليه بحثي، وأنا معه، أنّ الحريري استند إلى ثعلب في تغليط الناس وتصحيح ما هم عليه، وهو استنادٌ من أديب بصري، يدلّ مثله على ما كان يحظى به الكوفيون في تلك الحقبة الزمنية، ويكشف عن وصول مذاهبهم إلى البيئة التي نافسوها في العلم وتباروا معها فيه، وهو ما يُمكن تسميته بالهجرة المعاكسة، فبعد أن رحل النحو ومسائله من البصرة إلى الكوفة، ها هو يرتحل من الأخيرة إلى الأولى، ولعل مما يُستغرب أنني لم أجد في ما اطّلعتُ عليه من يلوم الحريري على هذا ومثله، لا قديما ولا حديثا!

الضبعة العرجاء:

أنكر الحريري على الناس قولهم: الضبعةُ العرجاء، وقال عنه:" وهو غلط، ووجه الكلام أن يقال: الضبُعُ العرجاء؛ لأن الضبع اسم يختص بأنثى الضباع، والذكر ضِبْعان"[2] وكان ثعلب في روايته عن ابن الأعرابي حجته ودليله[3].

(١) ينظر: شرح درة الغواص في أوهام الخواص: ١٨٩ وما بعدها.

(٢) يُنظر: درة الغواص في أوهام الخواص: ٨٨ وفي المدخل في تقويم اللسان وتعليم البيان: ١٨٢ حكى ابن هشام ما ذكره الحريري ولكنه لم ينسبه لأحد من الكوفيين، وذكر أن خطأ أهل بلده في فتح الباء (الضَبع) وليس تأنيث اللفظ.

(٣) ينظر: السابق: ٨٨.

وهذا الذي قاله الحريري وافقه عليه الخفاجي[1].

وهنا شيء طريف، حسب حديث الخفاجي الذي نقلته في الحاشية، هو أنّ المبرد حكى عن العرب ما حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي؛ فكيف غفل الحريري، وهو بصري كالمبرد، عن هذا، وذهب يحكي رواية الكوفي عن الكوفي؟ أليس في هذا دلالة على أنّ الموقف من الكوفيين، الذي تقدّم شيء منه في التمهيد، لم يكن هو ما يجري في الواقع ويتعامل الناس به؟

شِلتُ الشيء:

غلّط الحريري العامة في تعدية (شال) بنفسه، ولحنهم فيه قائلًا:" ووجه الكلام أن يُقال: أَشلتُ الشيء"[2] وكانت حجته رواية ثعلب عن ابن الأعرابي، ولكنّ الرواية هذه المرة فيها نقدٌ لأبي عبيدة البصري، انتقده ابن الأعرابي وعاب عليه لغته "حضرت أبا عبيدة في بعض الأيام، فأخطأ في موضعين، فقال: شِلت الحجر"[3]، ومع هذا لم يكن للحريري موقف، وهذه الرواية، وإن كانت تُظهر حضور الكوفيين عند الحريري، وهو ما تطلّعت لجمع مادته والتعليق عليه، إلّا أنّ هذه الحكاية فوق ما كنتُ آمله من الحريري وأتوقعه منه، ولعلك أيها القارئ تسألني عن ذلك وسببه؟

فأقول: لقد مرّت بي في كتاب الحريري حكاية حوار جرى بينه وبين

---

(١) ينظر: شرح درة الغواص في أوهام الخواص: ٢٦٤ وزاد عليه قوله:" وكذا حكاه ابن هشام الخضراوي عن المبرد".

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص: ١٦٥.

(٣) السابق: ١٦٥.

اليزيدي البصري[1] وكانت الغلبة فيه لليزيدي، فدافع الحريري عن الكسائي، ولم تمرّ عليه الرواية دون تذكير بفضل الكسائي وعلمه، فقال عنه:" وليس سهو الكسائي في ما أزلقه اليزيدي مما يقدح في فضله أو يُنبئ عن قصور علمه" فأين مثلُ هذا القول في حق أبي عُبيدة؟!

ولم يُسلّم الخفاجي للحريري تلحين العامة بهذا، وردّ عليه قوله فيه[2] والذي قام البحث له، وعُني به؛ أن يرصد آثار الكوفيين عند مؤلفي اللحن، وليس تحقيق القول في كل مسألة هو شأنه ولا غايته.

أُهاتي:

هذه مسألة، تبعد قليلا عمّا كنتُ بصدد الحديث عنه؛ لأنّها وإن قامت على الكوفي، وكان هو مستند القول فيها؛ إلّا أنّها تنهض على رد الخفاجي على حكاية رواها الحريري عن العرب، حيث نقل أنّ " رجلا قال لأعرابي: هاتِ، فقال: واللهِ ما أُهاتيك"[3].

لم يقبل الخفاجي هذه الرواية عن العرب، وردّها برواية الفراء قائلًا:" قال الفراء: ليس في كلامهم (هاتيت) وإنما هو في لسان أهل الحيرة"[4].

ولقول الخفاجي هذا، ونقله عن الفراء، أوردت هذه المسألة؛ لأنها تُظهر الفراء الكوفي إماما يُسمع لما استقلّ بروايته، وانفرد بقوله، وهذه غاية ما

---

(١) ينظر: السابق: ٥١.

(٢) شرح درة الغواص في أوهام الخواص: ٣٨٩ وإن كان ظاهر كلامه الاعتراف بصحة ما حكاه عن العرب ونسبه إليهم.

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص: ١٦٣.

(٤) شرح درة الغواص في أوهام الخواص: ٣٨٦.

يطمح إليه باحث مثلي، يتلمّس ما يُساعد على تشكيل صورة الكوفي من جديد من خلال مدوّنات التراث، ومنها مؤلفات تلحين العامة.

البواطل:

لم يرتضِ ابن الجوزي قولهم هذا، أقصد جمع (باطل) على (بواطل) ونقل عن الفراء قوله:" المولدون يقولون: البواطل، وكلام القوم الأول"[1] وقصده بالأول (الأباطيل).

وفي هذه المسألة رجع ابن الجوزي في تصحيح ما عليه المولدون إلى الفراء، وهو كوفي، وفي هذا يُقال ما قيل في غيره من الاعتماد على الكوفي والاتكاء عليه، ومن أن الكوفي كان يراقب واقع اللغة، ويحرص على تتبع ما تزلّ به ألسنة الناس وتضلّ فيه، فيُنبههم عليه، ويتعقبهم فيه عصاتي.

يدعو ابن الجوزي قارئ كتابه أن يقول: هذه عصاي، وينهاه عن (عصاتي) وينقل عن الفراء قوله:" أول لحن سمع بالعراق: هذه عصاتي"[2].

وهذا مثل الذي قبله في الثقة بالكوفي وما عنده، وبه يظهر الكوفي مُدركا لفصاحة المتكلم عالما بما يُفسدها ويجر الخراب عليها، وبه أيضًا تتضح رؤية الكوفي في فصاحة المتكلم وخبال لسانه، وأنّه ما كان ليروي عنه، ويأخذ لغة القرآن الكريم منه، وهذه حاله.

---

(١) تقويم اللسان: ٩٦.

(٢) السابق: ١٦١.

الخاتمة:

أولًا: ظهر لي، والله تعالى أعلم، أن كتاب اللحن المنسوب للكسائي، وحققه رمضان عبد التواب، ليس له؛ لأنّه لو كان له؛ لوجدت روايات عنه في مسائل اللحن، ولو كانت قليلة، ولأن المطبوع المحقق من قبل رمضان عبد التواب لم يرد فيه ما شُهر من تلحين الكسائي قولهم: آله، بل ورد في نسخة (ب) من نسخ مخطوطات الكتاب هذا الذي نُسب للكسائي منعُه وعدم وجوازه!

ثانيًا: لم يكن الهدف من وراء هذا البحث؛ أن أنصبَ فيه، وأتعب في إعداده، من أجل الكوفيين، وهم يستحقون ذلك، ولكني بذلتُ ما رأى القارئ، وعَنّيت نفسي فيه؛ لأنني رأيت الميدان النحوي مفصولا عن ميادين اللغة الأخرى في الموقف من الكوفيين، فكتب التراث اللغوي مملوءة من رواياتهم ونقلهم عن العرب، ومثلها كتب غريب الحديث، ولقد وقفتُ على أشياء كثيرة في كتابي أبي عبيد القاسم بن سلام والحربي والخطابي، ومثل هذا ما في كتب اللحن والتصويب اللغوي؛ فأردت أن يكون الموقف منهم في النحو كذلك؛ لئلا يبدو التراث اللغوي متناقضا، وأصحابه لهم مشارب مختلفة، و لئلا تكون حال الكوفيين في بقية التراث الإسلامي خلاف ما هي عليه في كتب النحو.

ثالثًا: ثبت عندي أن الكوفيين كانوا كأشياخهم البصريين مُرحبا بهم في الميادين العلمية، ولكن القلق الوحيد منهم في ميدان النحو وحده، ومتى نُظر إليه من خلال ما تقدم في هذا البحث، ومن خلالِ، وهذا أهم عندي،

الميادين العربية والإسلامية الأخرى فسيذهب إن شاء الله إلى غير رجعة؛ إذ لا يجتمع قبولهم العام في الثقافة الإسلامية ورفضهم في النحو، وهذا ما يجعلني أُعيد ما قلتُه في موطن ما من هذا البحث: إنّ المسلمين بعد هوشات النحويين البصريين والكوفيين نظروا لها نظرة ما يُطوى ولا يُروى، والله تعالى أعلم.

رابعًا: تبيّن للباحث أن أصحاب كتب اللحن لم ينظروا للكوفيين إلّا كنظرهم للبصريين، وفي ظنّي أنّ مُمَاثلتهم بهم، وهم أئمة الشأن ومُؤسسوه، أقصى ما يسعى له الكوفيون، ويطلبون الوصول إليه، وهو أيضًا حسبُ دارسي الكوفيين من المحدثين مثلي، وليس لي غاية أبعدُ من أن يكون الكوفي مثل البصري؛ أن يكون مشبهًا والبصري مُشبهًا به.

خامسًا: اتضح للباحث أنّ مؤلفي كتب اللحن متفرقون في العالم الإسلامي، ولم يكونوا من إقليم واحد، فمنهم البصري والبغدادي والشامي والأندلسي، فكأنّ أهل هذه البلدان كلهم كانوا يحتفون بالكوفيين ويطمئنون إليهم، واتساع الرقعة المكانية شاهدٌ ناطقٌ على القبول العام، وهذا عند الباحث من أبرز وجوه الدلالة على ما كان للكوفيين من حضور وقيمة.

سادسًا: لم أجد في هذه المؤلفات، وأنا الحريص، نصا واحدا، يرمي الكوفيين بالرواية عن غير الفصيح، ويلمزهم ببناء القواعد على الشاذ الناد، وليس لهذا تفسير عندي إلّا أنّ مؤلفي هذه الكتب، وهم من هم في اللغة،

قد نظروا إلى ما سِيم به الكوفيون نظرَ من يعدّه حصيلة الخصومة والخلاف؛ لا حصيلة النظر المجرد منهما.

سابعًا: أقمتُ البحث على عنصرين؛ موقف أصحاب هذه الكتب من الكوفيين، وأثر الكوفيين عندهم، وكانت الثمرة التي خرجتُ بها فيهما واحدة.

ثامنا: بدا لي غريبًا أن يغفل المحدثون، ومثلهم المتقدمون الذين جاءوا بعد حقبة التنافس، عن الحضور الكثيف للكوفيين في معاجم اللغة وكتب غريب الحديث وغيرها، وبدا غريبا أيضًا أنهم لم يطرحوا هذا السؤال على أنفسهم: أيكون هؤلاء الرجال، الذي مُلئت مدونات التراث بهم وعنهم، هم أولئك الذي جاءت فيهم أقاويل الذم والنقد؟

تاسعًا: انتهيتُ إلى رفض إطلاق وصف (التساهل) على الكوفيين، وأرى فيه أنّه ثمرة التصديق بمقالات النقد والعيب، وأرى من يرميهم بذلك، وهو يدعو إلى المحافظة على لغة القرآن الكريم، كمن يقول: إن الكوفيين لم تكن المحافظة على لغة القرآن الكريم دأبهم وهمّهم، وهو شيء أرفضه، وأرى في تفاصيل بحثي حجة على ما خلصت إليه.

عاشرًا: ربّما يكون داعي النحوي إلى الاستناد على الكوفيين نصرةَ رأيه والدفاع عنه، وإن كان يُضمر في نفسه ضعف ما يحتج به على خصمه، ولكنّ الخلاف دعاه إلى الاعتضاد بما يُمكنه الاعتضاد به؛ كما يفعل الناس في مواضع الخلاف، وهذا لا يضرّ عندي اتّكائي عليه لأمرين؛ أنّ مادة البحث، التي سيقت فيه، لم تكن كلها في مواضع الخلاف، والثاني أنّ لجوء

النحوي للكوفي، وهو مشكوك فيه، يجعله عرضة أن يُعترض عليه به، فلولا كان يراه محل الشك ما ساقه الحجة منه.

حادي عشر: بدا لي أننا لو سرنا في مدحنا أو ذمنا على نهج النبوة "أحسب كذا وكذا، إن كان يرى أنه كذلك، والله حسيبه" لَكُنّا أرحنا أمتنا من كثير من الفرقة والاختلاف، وتربّت أجيالنا على قول أبي ذر رضي الله عنه لمن ذمّه وانتقصه:" يا هذا: لا تُغرق في شتمنا، ودع للصلح موضعا؛ فإنا لا نُكافئ من عصى الله فينا بأكثر من أن نُطيع الله فيه".

وبهذه الحصيلة من النتائج أختم بحثي، وأسأل الله تعالى أن يجعله محل رضا ونفع، وأن يحسبني قارئه حسن النية والقصد، وإن لم أبلغ ما في نفسه، وأصل إلى ما يأمله، وأُصلي على عبده ومصطفاه، وعلى من اتّبعه بإحسان من الأولين والآخرين.

المصادر والمراجع:

١. أبو علي الفارسي، تأليف: عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، المملكة العربية السعودية، ط الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٢. أخبار النحويين للسيرافي، ت. محمد إبراهيم البنا، ط الأولى، دار الاعتصام، ١٤٠٤هـ.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

٤. إصلاح المنطق لابن السكيت، ت. أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط السابعة، دار المعارف، مصر، ١٩٩٣م.

٥. إعراب القرآن للنحاس، ت. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٦. الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب لابن السيد، ت. محمد باسل عيون السود، ط الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.

٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى، دار الفكر، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٩. أوضح المسالك لابن هشام، أخرجه وشرحه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٠. البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر لأحمد مختار عمر، ط السادسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

١١. بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي، ت: د. شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، دون ط، المكتبة العصرية، بيروت، دون سنة نشر.

١٣. البلغة للفيروزآبادي، ت. محمد المصري، ط الأولى، جمعية إحياء التراث، الكويت، ١٤٠٧ه.
١٤. تصحيح الفصيح وشرحه، ت: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩ه.
١٥. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص الصقلي، أخرجه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ه.
١٦. التذييل والتكميل حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢ه.
١٧. تقويم الفكر النحوي لعلي أبي المكارم، دار الثقافة، بيروت، دون طبعة، ودون تاريخ.
١٨. تقويم اللسان لابن الجوزي، ت: عبد العزيز مطر، دار المعارف، ١٩٦٦م.
١٩. تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، ت: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٧ه.
٢٠. تاريخ آداب العربية لجرجي زيدان، دون ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٣م.
٢١. تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، المنصورة للرفاعي.
٢٢. درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، ت. عرفات مطرجي، ط الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨ه.
٢٣. الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، ت. حاتم صالح الضامن، ط الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢ه.
٢٤. سرّ الصناعة حسن هنداوي، دار الفكر، دمشق، ١٤١٣ه.
٢٥. شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك، شرح التسهيل، عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ١٤١٠ه.
٢٦. شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ومعه حاشية يس العليمي، دار الفكر.

٢٧. شرح در الغواص في أوهام الخواص لشهاب الدين الخفاجي، ت. ميسون عبد السلام نجيب، ط الأولى، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ١٤٣٣هـ.
٢٨. شرح شافية ابن الحاجب للرضي ومعه شرح شواهده للبغدادي، ت. محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٢٩. شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ.
٣٠. شرح المفصل لابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
٣١. صناعة الكتاب لأبي جعفر النحاس، ت. بدر أحمد ضيف، ط الأولى، دار العلوم العربية، بيروت، ١٤١٠هـ.
٣٢. ضحى الإسلام، ط الأولى، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.
٣٣. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، أخرجه برجستراسر، ط الثانية، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ.
٣٤. الفصيح لثعلب، ت: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، دون ط وسنة نشر.
٣٥. الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٧م.
٣٦. كتاب الكتّاب لابن درستويه، ت: إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، ط الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.
٣٧. لحن العوام للزُّبيدي، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
٣٨. المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، دراسة وتحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
٣٩. المدارس النحوية لشوقي ضيف، ط السابعة، دار المعارف، القاهرة.

٤٠. المدارس النحوية لخديجة الحديثي، ط الثانية، وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٤١٠هـ.
٤١. المدارس النحوية أسطورة وواقع لإبراهيم السامرائي، ط الأولى، دار الفكر، عَمّان، ١٩٨٧م.
٤٢. مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي: ت: محمد زينهم محمد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
٤٣. مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري وأثرها في النحو والصرف جامعة الإمام، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٨هـ.
٤٤. معجم الأدباء لياقوت الحموي، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.
٤٥. معاني القرآن للفراء، ط الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٤٦. معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب، ت: محمد لقريز، ط الأولى، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ١٤٤٢هـ.
٤٧. المقاصد الشافية للشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ.
٤٨. من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني، دار الفكر، ط الثانية، ١٣٩٨هـ.
٤٩. ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، ت. رمضان عبد التواب، ط الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ.
٥٠. ما تلحن فيه العامة لأبي طالب المفضل بن سلمة، ت. بلال الخليلي، ط الأولى، درة الغواص، مصر، ١٤٤٠هـ.
٥١. ميزان الاعتدال للذهبي، ت. علي محمد البجاوي، ط الأولى، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٢هـ.
٥٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، ت. إبراهيم السامرائي، ط الثالثة، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٦هـ.

٥٣. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار، ١٤١٢هـ.

References

1. Abū ʻAlī al-Fārisī, Ṭ al-thālithah, Dār al-Maṭbūʻāt al-ḥadīthah, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, 1409h.
2. Akhbār al-naḥwīyīn llsyrāfy, t. Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, Ṭ al-ūlá, Dār al-Iʻtiṣām, 1404h.
3. Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʻArab, t. Rajab ʻUthmān Muḥammad, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1418h.
4. Iṣlāḥ al-manṭiq li-Ibn al-Sikkīt, t. Aḥmad Muḥammad Shākir wa-ʻAbd al-Salām Hārūn, Ṭ al-sābiʻah, Dār al-Maʻārif, Miṣr, 1993M.
5. Iʻrāb al-Qur'ān llnḥās, t. Zuhayr Ghāzī Zāhid, ʻĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1409h.
6. al-Iqtiḍāb fī sharḥ adab al-Kuttāb li-Ibn al-Sayyid, t. Muḥammad Bāsil ʻUyūn al-Sūd, Ṭ al-ūlá, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1420h.
7. Inbāh al-ruwāh ʻalá anbāh al-nuḥāh, t. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ṭ al-ūlá, Dār al-Fikr, al-Qāhirah, 1413h.
8. al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, Bayrūt, 1407h.
9. Awḍaḥ al-masālik li-Ibn Hishām, akhrajahu wa-sharaḥahu Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Dār al-Jīl, Bayrūt, 1399h.
10. al-Baḥth al-lughawī ʻinda al-ʻArab maʻa dirāsah li-qaḍīyat al-ta'thīr wa-al-ta'aththur li-Aḥmad Mukhtār ʻUmar, Ṭ al-sādisah, ʻĀlam al-Kutub, al-Qāhirah, 1988m.
11. Baḥr al'wwām fīmā aṣāba fīhi al-ʻAwwām li-Ibn al-Ḥanbalī, t : D. Shaʻbān Ṣalāḥ, Dār Gharīb, al-Qāhirah, 2007m.
12. Bughyat al-wuʻāh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-nuḥḥāh lil-Suyūṭī, t. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dawwin Ṭ, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, Bayrūt, Dawwin sanat Nashr.
13. al-Bulghah llfyrwz'ābādy, t. Muḥammad al-Miṣrī, Ṭ al-ūlá, Jamʻīyat Iḥyā' al-Turāth, al-Kuwayt, 1407h.
14. Taṣḥīḥ al-faṣīḥ wa-sharaḥahu, t : Muḥammad Badawī al-Makhtūn, al-Majlis al-Aʻlá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, al-Qāhirah, 1419h.

15. Tathqīf al-lisān wtlqyḥ al-Jinān li-Abī Ḥafṣ al-Ṣiqillī, akhrajahu Muṣṭafá ʻAbd al-Qādir ʻAṭā, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 1410h.
16. al-Tadhyīl wa-al-takmīl Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq, 1422H.
17. Taqwīm al-Fikr al-Naḥwī li-ʻAlī Abī al-Makārim, Dār al-Thaqāfah, Bayrūt, Dawwin Ṭabʻah, wa-dawwana Tārīkh.
18. Taqwīm al-lisān li-Ibn al-Jawzī, t : ʻAbd al-ʻAzīz Maṭar, Dār al-Maʻārif, 1966m.
19. Tklmh Iṣlāḥ mā taghlaṭu fīhi al-ʻĀmmah, t : Ḥātim al-Ḍāmin, Dār al-Bashā'ir, Dimashq, 1427h.
20. Tārīkh ādāb al-ʻArabīyah ljrjy Zaydān, Dawwin Ṭ, Dār Maktabat al-ḥayāh, Bayrūt, 1983m.
21. Tārīkh ādāb al-ʻArab, Maktabat al-īmān, al-Manṣūrah llrfā'y.
22. Tārīkh al-adab al-ʻArabī, Dār Nahḍat Miṣr, al-Qāhirah llzyāt.
23. Durrat al-ghawwāṣ fī awhām al-khawāṣṣ lil-Ḥarīrī, t. ʻArafāt mṭrjy, Ṭ al-ūlá, Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, Bayrūt, 1418h.
24. al-Zāhir fī maʻānī Kalimāt al-nās li-Abī Bakr al-Anbārī, t. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, Ṭ al-ūlá, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1412h.
25. Sirr al-ṣināʻah Ḥasan Hindāwī, Dār al-Fikr, Dimashq, 1413h.
26. Sharḥ al-Tas′hīl li-Ibn Mālik Ibn Mālik, sharḥ al-Tas′hīl, ʻAbd al-Raḥmān al-Sayyid wa-Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Hajar lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, al-Jīzah, 1410h.
27. Sharḥ al-Taṣrīḥ ʻalá al-Tawḍīḥ li-Khālid al-Azharī wa-maʻahu Ḥāshiyat Yāsīn al-ʻUlaymī, Dār al-Fikr.
28. Sharḥ Durr al-ghawwāṣ fī awhām al-khawāṣṣ li-Shihāb al-Dīn al-Khafājī, t. Maysūn ʻAbd al-Salām Najīb, Ṭ al-ūlá, Dār al-Kutub al-Waṭanīyah, Abū Ẓaby, 1433h.
29. Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib lil-Raḍī wa-maʻahu sharḥ shawāhidahu llbghdādy, t. Muḥammad Nūr al-Ḥasan wa-Muḥammad alzfzāf wa-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 1402h.

30. Sharḥ Kitāb Sībawayh, t : Aḥmad Ḥasan Mahdalī wa-ʻAlī Sayyid ʻAlī, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 1428h.
31. Sharḥ al-Mufaṣṣal li-Ibn Yaʻīsh, sharḥ al-Mufaṣṣal, ʻĀlam al-Kutub, Bayrūt.
32. Ṣināʻat al-Kitāb li-Abī Jaʻfar al-Naḥḥās, t. Badr Aḥmad Ḍayf, Ṭ al-ūlá, Dār al-ʻUlūm al-ʻArabīyah, Bayrūt, 1410h.
33. Ḍuḥá al-Islām, Ṭ al-ūlá, Maṭbaʻat ʻĪsá al-Bābī, al-Qāhirah.
34. Ghāyat al-nihāyah fī Ṭabaqāt al-qurrā' li-Ibn al-Jazarī, akhrajahu Birjistrāsir, Ṭ al-thāniyah, Dār al-Bāz lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, Makkah al-Mukarramah, 1400h.
35. al-Faṣīḥ lthʻlb, t : ʻĀṭif Madkūr, Dār al-Maʻārif, al-Qāhirah, Dawwin Ṭ wa-sanat Nashr.
36. al-Kitāb li-Sībawayh, t : ʻAbd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, ʻAbd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Miṣr, 1977M.
37. Kitāb al-Kuttāb li-Ibn drstwyh, t : Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī wa-ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Ṭ al-ūlá, Dār al-Jīl, Bayrūt, 1412h.
38. Laḥn al-ʻAwwām llzzubydy, t : Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1420h.
39. al-Madkhal ilá Taqwīm al-lisān wa-taʻlīm al-Bayān, dirāsah wa-taḥqīq : Ma'mūn ibn Muḥyī al-Dīn aljnnān, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 1415h.
40. al-Madāris al-naḥwīyah lshwqy Ḍayf, Ṭ al-sābiʻah, Dār al-Maʻārif, al-Qāhirah.
41. al-Madāris al-naḥwīyah li-Khadījah al-Ḥadīthī, Ṭ al-thāniyah, Wizārat al-Taʻlīm al-ʻĀlī, Baghdād, 1410h.
42. al-Madāris al-naḥwīyah usṭūrat wa-wāqiʻ li-Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī, Ṭ al-ūlá, Dār al-Fikr, ʻammān, 1987m.
43. Marātib al-naḥwīyīn li-Abī al-Ṭayyib al-lughawī : t : Muḥammad Zaynahum Muḥammad, Dār al-Āfāq al-ʻArabīyah, al-Qāhirah, 1423h.
44. Marwīyāt nuḥāt al-Kūfah ilá nihāyat al-qarn al-thālith al-Hijrī wa-atharuhā fī al-naḥw wa-al-ṣarf Jāmiʻat al-Imām, ʻImādat al-Baḥth al-ʻIlmī, 1438h.
45. Muʻjam al-Udabā' li-Yāqūt al-Ḥamawī, Ṭ al-ūlá, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 1411h.
46. Maʻānī al-Qur'ān lil-Farrā', Ṭ al-thālithah, ʻĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1403h.

47. Ma‘ānī al-Qur’ān wa-tafsīr mushkil i‘rābihi lqṭrb, t : Muḥammad lqryz, Ṭ al-ūlá, Maktabat al-Rushd, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, 1442h.
48. al-Maqāṣid al-shāfiyah llshāṭby, al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, majmū‘ah mḥqqyn, Ma‘had al-Buḥūth al-‘Ilmīyah wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, Makkah al-Mukarramah, 1428h.
49. Min Tārīkh al-naḥw li-Sa‘īd al-Afghānī, Dār al-Fikr, Ṭ al-thāniyah, 1398h.
50. Mā tlḥn fīhi al-‘Āmmah li-Abī al-Ḥasan ‘Alī ibn Ḥamzah al-Kisā’ī, t. Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, Ṭ al-ūlá, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1403h.
51. Mā tlḥn fīhi al-‘Āmmah li-Abī Ṭālib al-Mufaḍḍal ibn Salamah, t. Bilāl al-Khalīlī, Ṭ al-ūlá, Durrat al-ghawwāṣ, Miṣr, 1440h.
52. Mīzān al-i‘tidāl lil-Dhahabī, t. ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī, Ṭ al-ūlá, Dār al-Ma‘rifah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, Bayrūt, 1382h.
53. Nuzhat al-alibbā’ fī Ṭabaqāt al-Udabā’ li-Abī al-Barakāt al-Anbārī, t. Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, Ṭ al-thālithah, Maktabat al-Manār, al-Urdun, 1406h.
54. Nash’at al-naḥw wa-tārīkh ashhar al-nuḥāh lil-Shaykh Muḥammad al-Ṭanṭāwī, Dār al-Manār, 1412h.